ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

شمال إفريقيا.. في عين العاصفة

- كيف يتعامل الجوار الأفغاني مع عودة "طالبان"؟
- زيارة "بينيت" المقبلة إلى مصر.. فرص وقيود
- دلالات طرح شركة العاصمة الإدارية في البورصة
- تأثيرات محتملة لقوائم "السفر" البريطانية على مصر

SEP 2021
العدد (32)
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار،بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها-دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

/ecsstudies
ecss.com.eg

تقديرات مصرية

شمال إفريقيا..
في عين العاصفة

ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

في هذا العدد ..

قضايا السياسات العامة

دلالات طرح شركة العاصمة الإدارية في البورصة

صفحة 42

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (32) - 15 سبتمبر 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- عقدة الدساتير فى شمال إفريقيا

قضايا دولية 10

- كيف يتعامل الجوار الأفغاني مع عودة "طالبان"؟

قضايا الأمن والدفاع 16

شمال إفريقيا.. في عين العاصفة (ملف العدد)

- قانون انتخاب الرئيس.. اختراق أم تعقيد لمسار ليبيا؟
- إلى أين تتجه تونس بعد تمديد قرارات 25 يوليو؟
- التداعيات الإقليمية لقطع العلاقات الجزائرية-المغربية
- زيارة "بينيت" المقبلة إلى مصر.. فرص وقيود
- المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لدول شمال إفريقيا

قضايا السياسات عامة 42

- دلالات طرح شركة العاصمة الإدارية في البورصة
- عوائد متعددة لتعزيز منظومة النقل البيئي في مصر

قضايا نوعية 52

- تطورات ملحوظة للعلاقات الاقتصادية بين مصر وروسيا
- توقعات متشائمة للاقتصاد الأفغاني بعد حكم "طالبان"

كيف يفكر العالم؟ 62

- تأثيرات محتملة لقوائم "السفر" البريطانية على مصر

الافتتاحية

عقدة الدساتير فى شمال إفريقيا

* د. جمال عبدالجواد

جذب إقليم شمال إفريقيا اهتمامنا في هذا العدد الجديد من "تقديرات مصرية". الأزمات في هذا الإقليم ليست جديدة، لكن الجديد هو التزامن بين عدد من التطورات التي يمثل كل منها في حد ذاته أزمة حقيقية. هناك أولًا الأزمة الليبية القديمة، التي لا تكف عن التجدد. لقد مات العقيد "القذافي" وسقط نظامه منذ أكثر من عشر سنوات، ومن وقتها يحاول الفرقاء الليبيون الاتفاق على قواعد تأسيس نظام سياسي جديد.

هناك عدة عقد تعترض مسار بناء نظام سياسي جديد في ليبيا من أبرزها في هذه المرحلة هي الانتخابات. من له حق الترشح؟ وما إذا كانت القاعدة هي استبعاد بعض الفئات، أم إتاحة الفرصة كاملة للجميع؟ أين يقع مركز ثقل النظام السياسي الناشئ؟ وكيف تتركز السلطة أو تتوزع بين المكونات الدستورية المختلفة؟ ما هو ترتيب إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، هل يتم تنظيمها تباعًا أم بشكل متزامن؟ وهل سيكون الرئيس هو مركز النظام السياسي، أم أن السلطة السياسية ستتركز في البرلمان، فيما يحتل الرئيس مكانة ثانوية؟ كيف سيتم اختيار الرئيس، وما إذا كان سيتم انتخابه مباشرة من الشعب، بما يمنحه شرعية شعبية مساوية في مصدرها لشرعية البرلمان، أم أنه سيتم انتخابه من جانب نواب الشعب، بما يجعل شرعيته أقل أصالة، ما دامت مستمدة من شرعية البرلمان؟.

يبدو الجدل الدائر في ليبيا كما لو كان مركزًا على قانون الانتخابات، فيما هو في الحقيقة يتركز حول الدستور الليبي الذي لم يتم الاتفاق عليه حتى الآن، والذي سيمثل الاتفاق على القواعد الحاكمة لإجراء الانتخابات خطوة شديدة الأهمية في اتجاه الاتفاق على القواعد الدستورية التي ستحكم البلاد بمقتضاها لاحقًا.

التحرك غربًا، والنظر في التطورات السياسية الجارية حاليًا في تونس؛ يبين أهمية وحساسية الجدل الدائر في ليبيا. فقد حسم التونسيون عقدة الانتخابات، منذ زمن طويل، لكنهم أخفقوا في حسم سؤال الدستور، الذي عاد يلح عليهم من جديد. فالعبرة في أي نظام سياسي ليست بوجود نص دستوري مكتوب، لكن بما إذا كانت المؤسسات والترتيبات المنبثقة من الدستور تعمل بكفاءة وتناغم تجعل الجميع حريصًا على احترام الدستور ومواصلة العمل به.

لا يبدو أن الدستور التونسي، وما ينبثق عنه من مؤسسات وترتيبات سياسية، يحظى بتقدير وحرص التونسيين. فعندما قام الرئيس "قيس بن سعيد" بتعطيل عمل مؤسسات دستورية، وأخذ في يده سلطات وضعها الدستور في يد هيئات أخرى، فإن ذلك لم يثر سوى الارتياح في أوساط الأغلبية من التونسيين، ولولا هذا ما كان الرئيس التونسي ليتمكن من مواصلة حملة الإصلاح التي بدأها، ومن تمديد إجراءات الخامس والعشرين من يوليو إلى أجل غير مسمى.

فالتونسيون بعد عشرة أعوام يعودون لطرح سؤال الدستور من جديد، والسؤال الحقيقي في تونس ليس عن موعد انتهاء الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس "قيس بن سعيد"، وإنما عن التعديلات الدستورية الضرورية لإنهاء الأزمة في تونس. فالمؤكد هو أن أي بلد يحتاج إلى دستور، وأن وجوده هو أفضل كثيرًا من غيابه، لكن أي دستور؟ وكيف يتم بناؤه؟ هذه هي الأسئلة الصعبة التي تواجه الإخوة في تونس، كما تواجه الإخوة في ليبيا.

لو واصلنا التحرك غربًا سنجد أن أزمات الشمال الإفريقي متواصلة. الأزمة التي نتحدث عنها هذه المرة هي أزمة في العلاقات بين الشقيقتين المغرب والجزائر، أما أحدث مظاهرها فتتمثل في قرار الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، بسبب ما اعتبرته الحكومة الجزائرية تدخلًا هدامًا في شئونها.

وقعت حرائق الغابات في الكثير من بلاد المتوسط، لكن فقط في المغرب العربي الكبير تتبادل الدول الاتهام بالمسئولية عن الحرائق. الصراع بين الجزائر والمغرب قديم قدم ظهور الدولة الحديثة في المنطقة، وأقدم من زمن حرائق التغير المناخي الراهن. فمنذ استقلال البلدين عن الاستعمار، والتنافس والتوتر والصراع هو الأساس في علاقتيهما. ورغم عقيدة وحدة المغرب العربي الكبير التي آمن بها الكثيرون من الساسة والمثقفين في المنطقة، فقد تحطمت كل محاولات الوحدة المغاربية على صخرة الشكوك المتبادلة بين البلدين الأكبر في الإقليم.

لو أنّ هناك حالة في العالم العربي تنطبق عليها نظرية توازن القوى، حيث تتحسب الدولة من جيرانها، وتتعامل معهم كمصدر للتهديد؛ فالحالة المغاربية هي هذه الحالة. منطق المخالفة هو الحاكم لعلاقات البلدين، وما إن تتصرف أي منهما بطريقة معينة، إلا وتصرفت الأخرى بطريقة مخالفة، بما يؤكد عمق الشكوك والمخاوف المسيطرة على علاقات البلدين.

لو أن هناك حالة تنطبق عليها نظرية الهروب إلى الخارج، وتحويل المشكلات الداخلية إلى أزمات خارجية؛ فالمغرب العربي الكبير هو هذه الحالة. فالدارس لتاريخ المنطقة يجد نمطًا متكررًا تشتعل فيه الأزمات الخارجية تالية لتفجر الأزمات الداخلية، بما يوحي بنمط متكرر وخبرة متوارثة في الربط بين الداخل والخارج في دول المنطقة.

لو هناك حالة لأثر الخلافات الأيديولوجية على العلاقات بين الدول، فالحالة المغاربية هي هذه الحالة. لقد اختفت صراعات الأيديولوجيا بين الدول منذ زمن في العالم العربي. وبشكل خاص، فقد اختفى الصراع بين التقدميين والمحافظين في كل مكان في العالم العربي منذ عقود، إلا في المغرب العربي الكبير، فما زالت الدول هناك تنسب نفسها لحقبة الستينيات التأسيسية، عندما كان هنالك معنى للصراع بين النظم الجمهورية والملكية، وبين النظم الاشتراكية والرأسمالية، وبين النظم التحررية والنظم المحافظة، وبين حلفاء الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. لقد تغير العالم واختفت هذه الأيديولوجيات، لكن المغرب العربي ما يزال يعيش في زمنه الخاص.

لكن الشمال الإفريقي ما يزال قادرًا على توليد الأخبار الجيدة، ومصر -كما عودتنا خلال السنوات الأخيرة- هي المكان الذي تأتي منه أغلب التطورات الإيجابية في هذا الإقليم. في هذا العدد من "تقديرات مصرية" متابعة لتطورين مهمين يتعلقان بمصر، أولهما هو الدبلوماسية المصرية النشطة الساعية لتسوية المشكلة الفلسطينية، والتي تأخذ في هذه المرحلة شكل توجيه الدعوة لرئيس الوزراء الإسرائيلي لزيارة القاهرة.

لقد نجحت مصر في إنهاء الجولة الأخيرة من الحرب على غزة، وشرعت في قيادة عملية إعادة إعمار طموحة، وتعمل بدأب مع إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" لإعادة إحياء جهود السلام، وتواصل العمل مع السلطة والفصائل الفلسطينية من أجل إنهاء الانقسام وتوحيد الصف، وها هي القاهرة تطور تواصلها مع القيادة الجديدة في إسرائيل للاستفادة من الفرصة الناتجة عن تغيير القيادات والأحزاب الحاكمة.

أما التطور الثاني، فقد أعلن الرئيس "عبدالفتاح السيسي" عن البدء في إجراءات طرح شركة العاصمة الإدارية في سوق الأوراق المالية. تتجاوز دلالة هذا القرار الأبعاد الفنية المتعلقة بإجراءات وشروط الطرح لتلقي بالضوء على النموذج التنموي المصري، القائم على اضطلاع الدولة بدور رئيسي، يقود لكن لا يستبعد القطاع الخاص؛ وتصدر فيه قرارات اقتصادية سيادية تحترم قواعد اقتصاد السوق، خاصة وأن قرار طرح شركة العاصمة الإدارية للتداول في البورصة، ليس الأول من نوعه، ولن يكون الأخير.

قضايا دولية

1 كيف يتعامل الجوار الأفغاني مع عودة «طالبان»؟

طرحت سيطرة حركة "طالبان" على أفغانستان في منتصف أغسطس 2021 في ظل انسحاب القوات الأمريكية تساؤلات حول كيف ستتعامل دول الجوار الأفغاني مع الأوضاع الجديدة. إذ بدا هنالك اتجاهان؛ أحدهما يسعى إلى تقوية العلاقات مع السلطة الجديدة وتغليب المصالح على المخاوف، مثل الصين وروسيا وإيران وباكستان، بينما برز اتجاه آخر يخشى من تأثيرات عودة طالبان على الأمن القومي لبلاده مثل الهند.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (32) - 15 سبتمبر 2021

كيف يتعامل الجوار الأفغاني مععودة "طالبان"؟

* فردوس عبدالباقي - * أحمد السيد
باحثان بوحدة الدراسات الآسيوية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

طرحت سيطرة حركة "طالبان" على أفغانستان في منتصف أغسطس 2021 في ظل انسحاب القوات الأمريكية تساؤلات حول كيف ستتعامل دول الجوار الأفغاني مع الأوضاع الجديدة. إذ بدا هنالك اتجاهان؛ أحدهما يسعى إلى تقوية العلاقات مع السلطة الجديدة وتغليب المصالح على المخاوف، مثل الصين وروسيا وإيران وباكستان، بينما برز اتجاه آخر يخشى من تأثيرات عودة طالبان على الأمن القومي لبلاده مثل الهند.

تكيف صيني

- أظهرت الصين تكيفًا براجماتيًا مع حركة طالبان، إذ بدا موقفها الرسمي مستعدًا لتقبل الحركة، بل وإعلان إمكانية بناء علاقة صداقة معها. وفي الوقت ذاته، أكدت بكين على استمرار مكافحة الإرهاب حول ممر "واخان" الرابط بين البلدين، إذ تسعى لضمان ألا تؤثر طالبان على حركة تركستان الشرقية الإسلامية التي تهدد الأمن القومي الصيني في منطقة شينجيانج، حيث تخشى من أن تتحول أفغانستان إلى ملاذٍ آمن للجماعات المسلحة، خاصةً تلك التي لها علاقة مع الإيجور.

- تريد الصين أيضًا تأمين مبادرة "الحزام والطريق" عبر ضمان ألا تعطل أي جماعات مسلحة في أفغانستان المصالح الصينية في آسيا الوسطى والممر الاقتصادي مع باكستان، ويمكن أن يتطور الأمر لتضمين أفغانستان نفسها في المبادرة والتوجه باستثمارات للاستفادة من الثروات المعدنية الأفغانية، واحتياطات من النفط والغاز الطبيعي. لذلك، تدرس الصين تكلفة وعائد احتمالية التدخل العسكري في أفغانستان إذا ما اضطرتها التطورات لذلك.

- من المرجّح أن تعمل الصين على تأسيس شراكات إقليمية عبر منظمة شنغهاي على سبيل المثال، كما يمكنها إتاحة فرصة لباكستان كي تمارس ضغطًا لإدراج طالبان في هياكل الحكم والأمن، حتى لا يؤدي تدهور الوضع لاندلاع حرب أهلية في أفغانستان وتدفق لاجئين لباكستان. وقد تلجأ الصين للقوات الباكستانية في حالة الاحتياج لتدخل عسكري. كما قد تعمل الصين على توسيع التعاون مع روسيا انطلاقًا من تمديد المعاهدة الثنائية بشأن حسن الجوار والتعاون الودي بينهما من أجل الاستفادة من خبرة موسكو التاريخية في أفغانستان لإيجاد آلية إقليمية منسّقة للإشراف على العملية السياسية.

ترقب روسي

- اتسمت سياسة موسكو تجاه عودة طالبان إلى السلطة بقدر كبير من الهدوء والعقلانية التي تتأسس على قبول الأمر الواقع، إذ أبدت موسكو استعدادها للعمل مع طالبان، حيث تم وصف قادة الحركة من قبل روسيا بـ"الأشخاص العقلاء". وسبق أن اتضح وجود ترتيبات مُسبقة بين موسكو وقادة طالبان، وهو ما تجلى في إعلان السفارة الروسية في كابول عدم نيتها إخلاء السفارة وإجلاء موظفيها من العاصمة الأفغانية، بعد تطمينات من قادة طالبان بعدم تهديدهم لأمن البعثة الدبلوماسية.

- تخشى روسيا سيادة حالة عدم استقرار الأوضاع الأمنية في منطقة أوراسيا، كما تخشى من تغلغل الفوضى إلى دول الاتحاد السوفيتي السابق المجاورة في آسيا الوسطى، عبر انتشار التجارة غير المشروعة خاصة الأسلحة، والاتجار بالمخدرات، أو شن هجمات إرهابية على حلفاء موسكو في آسيا الوسطى، مثل أوزبكستان وطاجيكستان.

- تريد روسيا أن تلعب دور الوسيط المرحَّب به في مجريات الأوضاع القادمة على الساحة الأفغانية لتشكيل حكومة انتقالية في إطار "صيغة موسكو"، أو توسيع "الترويكا" لتضم روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وباكستان.

تخوف إيراني

- انطلاقًا من إدراك إيران لقوة طالبان على الأرض، سعت لمد أواصر العلاقات مع الحركة، وتنحية أي اعتبار أيديولوجي أو ديني في الوقت الراهن، فقد سبق أن استقبل وزير الخارجية الإيراني السابق "جواد ظريف" أعضاء من حركة طالبان، ووصف الرئيس الحالي "إبراهيم رئيسي" الانسحاب الأمريكي بأنه "فرصة لاستعادة الحياة والأمن الدائم والسلام في ذلك البلد"، كما أعلنت طهران أيضًا استمرار بعثتها الدبلوماسية في أفغانستان في ممارسة عملها بشكل طبيعي.

- مع ذلك، تتخوف إيران من أن الصراع وعدم استقرار الأوضاع في أفغانستان قد يضر بالأعمال التجارية المشتركة، فالبلدان يشتركان في حدود يبلغ طولها 570 ميلًا، تتضمن العديد من طرق التجارة وعلى رأسها تجارة "الأفيون". كما تتخوف أيضًا من سيطرة نظام "ديني سُني" مُتشدد على أفغانستان، لكن ربما يكون ذلك أهون من ديمقراطية تدين بالولاء لواشنطن. بالإضافة إلى ذلك، تظهر تخوفات أخرى من هجرة مئات الآلاف من الأفغان إلى إيران خشية تفسير طالبان المتشدد للإسلام، مما قد يمثل ضغطًا على حكومة طهران الخاضعة بالفعل لعقوبات أمريكية لم يتم رفعها بعد.

- تنظر إيران لطالبان الآن نظرة مختلفة عن تلك التي كانت قبل عشرين عامًا، حيث يرى كبار القادة والمسئولين الإيرانيين أن طالبان تمكّنت من تحقيق "انتصار كبير" على الحكومة الأفغانية. كما يرى آخرون أن طالبان تعلمت الكثير، وغيرت من وجهات نظرها في العديد من المسائل، مما يدفع بأهمية إقامة علاقات قوية بين إيران وطالبان.

قلق هندي

- لم تُبدِ الهند ترحيبًا بالتحول الذي فرضته حركة طالبان على أرض الواقع في أفغانستان، حيث امتنعت عن التواصل مع الحركة، خاصة أنها كانت تراهن على الدور الأمريكي والحكومة الأفغانية التي استسلمت أمام طالبان. إلا أن الهند لا تملك خيارات استراتيجية تؤهلها للانخراط مع طالبان مثل العديد من القوى الدولية والإقليمية لحماية مصالحها، حيث تجاهلت إعلان الانسحاب الأمريكي.

- تخشى الهند تكرار ما حدث في ثمانينيات القرن العشرين باندلاع تمرد مسلح في كشمير ضد الهند عقب الانسحاب الروسي من أفغانستان؛ فقد تدعم طالبان جماعات إرهابية مناهضة للهند مثل "عسكر طيبة" و"جيش محمد"، كما تتخوف من العزلة الاقتصادية التي ستمثلها مشروعات التعاون الإقليمي التي تُجريها الصين، والتي قد تضم أفغانستان فيما بعد لتقطع الجزء الذي تسيطر عليه الهند في كشمير. وقد يؤدي صراع الإرادات في المنطقة إلى تجديد النزاعات بين الصين والهند التي قد تصبح رأس الحربة الأمريكية الجديدة لمواجهة السلوك الصيني في المنطقة.

- بناءً على تراجع موقف الهند، سيصبح هناك عدم يقين بشأن مشاريعها في البنية التحتية الأفغانية، وتنظيم طرق التجارة إلى أفغانستان، ومشاركتها في خط سكة حديد لربط أفغانستان بأوروبا. كما ستفرض عودة طالبان تأهب الهند لحماية أمنها وحدودها من تدفق الإرهابيين، لذا قد تلجأ الهند لطلب الضغط الأمريكي على باكستان لوقف أي تدفق للمسلحين إلى أفغانستان، حتى لا تصبح الأخيرة دافعًا لمواجهة عسكرية بين الهند وباكستان.

فرصة باكستانية

- تملك باكستان علاقات تاريخية مع حركة طالبان، حيث تعتبر هذه الحركة عنصرًا محوريًا لمواجهة الهند، لذا ترى أن الانسحاب الأمريكي خطوة لتعزيز نفوذها الإقليمي في مواجهة الهند.

- تدور المخاوف الباكستانية حول تدفق اللاجئين أو تجدد الإرهاب المحلي، خاصةً في ظل رؤية حركة "طالبان الباكستانية" لاستيلاء "طالبان" على أفغانستان بأنه انتصار أيديولوجي، وهو ما ينذر بعدم الاستقرار فيما بعد، والإضرار بمساعي تعزيز الاستثمار الأجنبي إذا ما تواصلت حركة طالبان مع الجماعات المتطرفة الباكستانية. وعليه، دعت باكستان لتشكيل حكومة شاملة تُمثل جميع الفصائل الأفغانية.

- قد تلجأ باكستان للتنسيق مع دول مثل روسيا وإيران لتعزيز قدرتها في مكافحة الإرهاب، لكن تلك الرغبة لن تجعلها ضمن الأراضي التي يمكن أن تستضيف قواعد عسكرية أمريكية.

ختامًا، إن الانسحاب الأمريكي قد يعيد رسم خريطة التفاعلات الإقليمية المحيطة بأفغانستان، ويكشف عن تطورات من شأنها أن تُقلل احتمالات استقرار الوضع الأفغاني مدفوعة بالتخوفات على مصالح أمنية واقتصادية. فإذا نجت أفغانستان من خطر الحرب الأهلية وزيادة العنف الداخلي، فربما تصبح مسرحًا لحرب بالوكالة تؤدي لزعزعة الاستقرار في المنطقة ونزوح ملايين المهاجرين. كما أن ثمة تخوفات من زيادة الجماعات المسلحة ووجود فواعل إرهابية أخرى، مثل تنظيم داعش (ولاية خراسان)، مما جعل بعض الدول أكثر إقبالًا على التواصل مع طالبان.

شمال إفريقيا..
في عين العاصفة

/ecsstudies
ecss.com.eg

1 قانون انتخاب الرئيس.. اختراق أم تعقيد لمسار ليبيا؟

2 إلى أين تتجه تونس بعد تمديد قرارات 25 يوليو؟

3 التداعيات الإقليمية لقطع العلاقات الجزائرية-المغربية

4 زيارة "بينيت" المقبلة إلى مصر.. فرص وقيود

5 المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لدول شمال إفريقيا

قضايا الأمن والدفاع

قانون "انتخاب الرئيس".. اختراق أم تعقيد لمسار ليبيا؟

* حسين عبدالراضي
باحث بوحدة التسلح
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وافق مجلس النواب الليبي على مشروع قانون "انتخاب الرئيس" في 17 أغسطس 2021، وجرى إحالته إلى اللجنة التشريعية تمهيدًا لاعتماده بالجلسات القادمة ثم نشره بالجريدة الرسمية، ليصبح تشريعًا نافذًا يُنظم انتخاب الرئيس في ديسمبر المُقبل. وتُعد هذه الخطوة تقدمًا هامًا في مسار الإعداد للانتخابات العامة، بعد أن فشل ملتقى الحوار السياسي في إقرار القاعدة الدستورية حتى الآن، مع تصاعد احتمالية تأجيل الاستحقاق وإسقاط التفاهمات القائمة، وبالتالي تجدد دورة الصراع مرة أخرى.

ملامح المشروع

يكشف مشروع القانون أن البرلمان يريد أن تلائم العملية الانتخابية ظروف المرحلة الانتقالية، بإجراء الانتخابات العامة بموعدها عبر التصويت المباشر، وأن تتزامن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وإتاحة المشاركة لكل المكونات دون إقصاء. وفيما يلي نشير إلى أبرز ملامح ودلالات القانون الجاري تمريره:

- **الالتزام بتوقيتات خارطة الطريق:** يُشير تحرك مجلس النواب إلى رغبته في تجاوز العراقيل المُعطّلة لمسار الانتخابات، وبشكل أساسي الخلافات التي أفشلت مساعي التوافق على قاعدة دستورية بملتقى الحوار الليبي، عبر وضع إطار يؤسس لعقد الانتخابات الرئاسية، وهو ما يُنهي محاولات البعض لتأجيلها بدعوى غياب القاعدة الدستورية أو التشريعية. أضف إلى ذلك وجود قانون مُنظّم للانتخابات البرلمانية التي جرى انتخاب المجلس القائم على أساسها، وبالتالي فالانتخابات العامة (رئاسية وبرلمانية) أصبح لها إطار قانوني معتمد.

- **الانتخاب المباشر المتزامن:** نص القانون على إجراء الانتخابات الرئاسية بالاقتراع السري العام المباشر من الشعب، مما قطع الطريق أمام المطالبات المتكررة بانتخاب الرئيس بشكل غير مباشر عبر مجلس النواب الجديد. كما يقود مشروع القانون للتأكيد على إجراء الانتخابات العامة بشكل متزامن، إذ يرفض المجلس تأجيل الانتخابات لما بعد إقرار الدستور، أو تأجيل الانتخابات الرئاسية وعقد البرلمانية، وبذلك تحددت ملامح العملية الانتخابية في إجراء الاستحقاق عبر تصويت الشعب المباشر بشكل متزامن.

- **إتاحة الترشح للجميع دون إقصاء:** تعكس موافقة البرلمان على مشروع القانون اتجاهًا نيابيًا يرمي لإتاحة فرصة الترشح أمام كافة الليبيين دون إقصاء؛ إذ يحق للترشح كل ليبي تجاوز سن الـ(40) ولم تسبق إدانته بجرائم جنائية أو مخلة بالشرف بحكم قضائي نهائي، كما يحق للموظفين العموميين وأصحاب المناصب القيادية الترشح، مع عودتهم لوظائفهم حال عدم فوزهم. وهو توجه بالغ الأهمية؛ حيث تعرقلت جهود إقرار القاعدة الدستورية بملتقى الحوار بسبب طرح بعض الصيغ الإقصائية، التي تستهدف منع بعض الشخصيات من الترشح، مما أدى لتعطيل أعمال الملتقى.

مواقف الفاعلين

أثارت خطوة البرلمان ردود أفعال مؤيدة ومعارضة، إذ اعتبرها البعض خطوة لاستكمال خارطة الطريق تعيد للشعب حقه في اختيار الرئيس، فيما استشعرت قوى أخرى خطورة انفراد مجلس النواب بالتشريعات الانتخابية، معتبرةً هذه الإجراءات انتقاصًا من اختصاصاتها وقفزًا على صلاحياتها. ويمكن توضيح أبرز المواقف من مشروع القانون كما يلي:

- **مكونات داعمة:** يحظى مشروع القانون بدعم الكتلة التي تتمسك بعقد الانتخابات العامة في موعدها، بالإضافة للشارع المتخوف من تصاعد التجاذبات بملتقى الحوار وتعطيلها لمسار الانتخابات، فضلًا عن رفضهما لمساعي تقديم الانتخابات التشريعية ليحظى المجلس الجديد بسلطة انتخاب الرئيس، وهو ما يعني وصول رئيس مقيد الصلاحيات أو لديه أجندة تقود لتعقيد المشهد الليبي المتأزم. أضف لذلك الدعم الذي يناله مشروع القانون من المكونات الرافضة لإقصاء بعض المرشحين، سواء لارتباطهم بالنظام السابق أو تقلدهم مناصب عليا بالوقت الراهن، حيث عالج البرلمان تلك الإشكالية بصيغة تتيح للجميع المشاركة، فلم يحرم أي ليبي من الترشح وخوض السباق الانتخابي ما لم يكن مدانًا قضائيًا بحكم نهائي.

- **تيارات رافضة:** رفضت القوى المتنافسة مع البرلمان مشروع القانون؛ فرئيس المجلس الأعلى الاستشاري للدولة "خالد المشري" خاطب المبعوث الأممي "يان كوبيش" (15 أغسطس 2021)، ثم التقى به (25 أغسطس 2021) لتسجيل رفضه لانفراد مجلس النواب بالتشريعات الانتخابية، واعتبرها خطوة مخالفة للاتفاق السياسي يجب العدول عنها. ووصف القيادي بجماعة الإخوان الليبية "عبدالرزاق العرادي" القانون بأنه "هو والعدم سواء، لأن المجلس منعدم بقرار من المحكمة العليا". وهو رفض مُتوقع؛ حيث يتمسك هذا التيار بالاستفتاء على الدستور أولًا، أو انتخاب الرئيس بشكل غير مباشر عبر البرلمان الجديد، وبالتالي يتعارض القانون تمامًا مع رغبة هذا التيار بتأمين نفوذه وتأثيره مستقبلًا.

- **مواقف غير محسومة:** يبدو موقف البعثة الأممية غير محسوم؛ فحتى الآن لم تُعلن تأييدًا أو تحفظًا على الإجراءات البرلمانية، رغم كونها خطوة تتصل بشكل مباشر مع الملف الذي ينصب عليه تركيز البعثة على مدار شهور، فضلًا عن كونها تأسيسًا يعزز فرصة عقد الانتخابات واستكمال خارطة الطريق. وتذهب التفسيرات إلى أن ذلك يعود لرغبتها في تحقيق أقصى درجات التوافق حول التشريعات الانتخابية، أو أنها ترى مشروع القانون يُعد تأكيدًا على قصور ملتقى الحوار مما يضعها في موضع حرج.

تعقيدات منتظرة

- سيمثل القانون -حال إقراره ونشره بالجريدة الرسمية- تقدمًا مقترنًا بتعقيدات بالغة الخطورة على مسار التسوية؛ فهو يضمن تحقيق الهدف الأهم بخارطة الطريق "الانتخابات العامة"، ويُنذر بتصاعد الاستقطاب بين القوى المتنافسة شرقًا وغربًا، والذي كان محركًا رئيسيًا لإشعال مواجهات ميدانية كلما استشعرت تلك القوى تهديدًا مُحتملًا لنفوذها وتأثيرها.

- يُرجح أن تحظى خطوة البرلمان بدعم الشارع الليبي الراغب في عقد الانتخابات في موعدها وبشكل مباشر، بعد المخاوف التي أثارتها دعوات التأجيل أو طرح صيغة الانتخاب غير المباشر للرئيس. فيما ستكون محل انتقاد ورفض من القوى التي تتحسب لخطورة انفراد البرلمان بعملية التشريع للانتخابات، أو تتخوف من تراجع نفوذها بالمشهد الليبي حال وصول رئيس منتخب بشكل مباشر إلى سدة الحكم.

- تجدر الإشارة إلى دعوة (31) عضوًا بلجنة الحوار الـ(75) لعقد جلسة طارئة لمعالجة "الاختراقات الجسيمة في تنفيذ خارطة الطريق"، وبطبيعة الحال ستكون إجراءات البرلمان حاضرة وبقوة على أجندة هذا الاجتماع. كما يملك الملتقى الفرصة للتوافق حول القاعدة الدستورية طالما استمر في الانعقاد، أي إن هناك احتمالية قائمة لإقرار قاعدة دستورية ربما تأتي بنصوص تتعارض مع الطرح الذي ذهب إليه مشروع القانون بمجلس النواب، مما يُبقي المجال مفتوحًا لحدوث أزمة تشريعية ودستورية مُعقّدة.

- ربما يحفز اتجاه مجلس النواب لتمرير هذا القانون لجنة الحوار السياسي على التوافق على قاعدة دستورية، تنتهي لصيغة متماشية مع القانون محل التمرير، وبالتالي تكون خطوة البرلمان قد أدت لإنجاز ما لم يُنجز بالملتقى على مدار أشهر. وفي كل الأحوال، فقد أصبح لدى الليبيين قاعدة تشريعية تؤسس للانتخابات الرئاسية، إلى جانب قانون الانتخابات البرلمانية القائم، مما يعني توافر المحدد الأهم لعقد الانتخابات العامة في ديسمبر.

في النهاية، يمكن القول إن تمرير مجلس النواب لقانون "انتخاب الرئيس" مثّل اختراقًا هامًا لحالة الانسداد السياسي حول القاعدة الدستورية، وفرصةً لدعم مسار الانتخابات العامة في ديسمبر المقبل. لكنها خطوة قد تقود لتعقيد مُجمل المشهد الانتقالي؛ فهناك احتمال بأن يعتمد ملتقى الحوار قاعدة دستورية مغايرة لسياق مشروع القانون، سواء في شروط الترشح أو منهجية التصويت، مما سيقود لأزمة تشريعية حال تمسك المجلس بصيغة القانون الحالية، أو ستصبح لجنة الـ(75) على إحدى ضفتي الاصطفاف أو ضمن الكيانات المُعرقلة للانتخابات.

قانون "انتخاب الرئيس" الليبي لعام 2021

انتخابات بالاقتراع السري العام المباشر يُشترط بالمرشح أن يكون:

- ليبيًا مسلمًا من أبوين ليبيين.
- تخطى سن الـ(40 عامًا).
- ألا يحمل جنسية دولة أخرى، وألا يكون متزوجًا من غير ليبية.
- حاصلًا على مؤهل جامعي أو ما يعادله من جامعة مُعترف بها.
- يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وغير مدانٍ في قضية جنائية، أو تمت تبرئته بحكم نهائي قاطع.
- لائقًا صحيًا لأداء مهام الرئاسة.
- يقدم إقرارًا بممتلكاته وزوجته وأولاده القصّر.
- يستقيل من وظيفته العامة قبل الانتخابات، ويعود إليها حال عدم فوزه.
- يزكيه (5000) مواطن على الأقل للترشح.

إلى أين تتجه تونس بعد تمديد قرارات 25 يوليو؟

* د. محمد عز العرب
رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

أصبح السؤال المركزي المطروح على الساحة التونسية بعد تمديد الرئيس التونسي "قيس سعيد" الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها في 25 يوليو الماضي، هو: إلى أين تتجه البلاد في ظل غياب الحكومة وتجميد عمل البرلمان والتغيير المستمر لقيادات أجهزة الأمن والتصدي لقوى الاحتكار، دون أن تكون هناك معالم محددة لخارطة طريق مرهونة بتوقيتات زمنية لتجاوز تلك المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد بعد مرور ما يزيد على عشر سنوات على ثورة أسقطت نظامًا دون أن تتمكن من بلورة نظام جديد يلبي احتياجات المواطن التونسي؟.

اتجاهات مقبلة

صار الرئيس "قيس سعيد" مركز السلطة التنفيذية بمفرده في تونس، لذا سوف ترتبط التفاعلات -إلى حدٍّ كبير- بما سوف يقدم عليه من إجراءات. وفي ضوء المعطيات الراهنة، فمن المحتمل أن يواصل الرئيس نهجه الرامي إلى اتخاذ قرارات "متتالية" لا "متوازية"، يشكل حاصل جمعها ملامح المرحلة المقبلة في البلاد، على النحو التالي:

- **تشكيل حكومة جديدة بديلة لحكومة "هشام المشيشي"**، يغلب عليها التكنوقراط بهدف التصدي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد، ودرء أية تهديدات أمنية خاصة من المناطق الطرفية، الأمر الذي يفسر تصاعد موجات الاحتجاجات الفئوية في بعض المناطق المهمشة. ولا يعقل أن يستمر غياب الحكومة لمدى زمني يقترب من أربعين يومًا، لا سيما في ظل تصاعد دعوات أحزاب

ومنظمات بضرورة تشكيل الحكومة وإنهاء حالة الغموض السياسي. فعلى سبيل المثال، أطلق "نور الدين الطبوبي" رئيس "الاتحاد التونسي العام للشغل" في 25 أغسطس الماضي، تصريحات طالب فيها رئيس الدولة "قيس سعيد" بضرورة أن تكون هناك حكومة، ويكون المسئول الأول عنها شخصية اقتصادية تتمتع بالكفاءة وفهم الواقع الاقتصادي والمجتمعي واستحقاقاته، وذلك من خلال تشكيل حكومة مصغرة ذات مهام محددة في أسرع وقت لتجاوز التحديات الضاغطة التي تمر بها البلاد.

- **مواصلة تفكيك شبكات الفساد المالي والإداري،** التي تضم وزراء سابقين ونواب برلمان ورجال أعمال وشخصيات نافذة داخل الجهاز الإداري التونسي، بما يؤدي إلى استكمال "الحملة" التي بدأها الرئيس بعد 25 يوليو، لأن الفساد لا يمكن مواجهته بأسلوب "الضربة القاضية"، خاصة وأن لديه بيئة داخلية حاضنة سمحت بتغلغل جماعات مصالح مستفيدة من انتشاره في مستويات مختلفة. وهنا، تجدر الإشارة إلى تصريح الرئيس "قيس سعيد" بتاريخ 27 أغسطس الماضي، حيث قال إن "أي مسئول تورط في عمليات فساد سيحاسب". وفي سياق آخر يعكس محورية هذا الملف للرئيس "قيس سعيد"، أشار خلال لقائه وزيرَ التجارة وتنمية الصادرات "محمد بوسعيد" إلى أن هذا القرار الذي اتخذه "سببه الخطر الداهم"، مضيفًا أنّ "البرلمان نفسه خطر على الدولة، والتصويت فيه يتمّ بالتشاور مع مراكز ضغط"، كما اتهم "سعيد" الحكومات السابقة بالاختلاس قائلًا: "الأموال التي أتت من الخارج خلال 10 سنوات ذهبت إلى سويسرا". لذا، من المرجح أن يتم الكشف خلال المرحلة المقبلة عن شبكات تضم شخصيات محورية متهمة في قضايا فساد "كبرى".

- **تعزيز إجراءات الأمن الداخلي عبر استمرار تعيين شخصيات بديلة في مواقع أمنية مختلفة،** بما يؤدي إلى تجديد الدماء، ولا سيما في ظل محاولات "الذئاب المنفردة" الإرهابية النفاذ منها للقيام بعمليات تؤثر على الاستقرار، مع الأخذ في الاعتبار أن دولة مثل ليبيا رغم عدم استقرارها الداخلي بشكل كامل بدأت توجه اتهامات محددة لتونس بتصدير العناصر الإرهابية إليها، وهو ما يمثل ردًا على تقارير لوسائل إعلامية ليبية وتونسية بأن المئات من العناصر المتطرفة في ليبيا تستعد لدخول تونس لتنفيذ مخططات إرهابية. وفي هذا السياق، قال رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة" موجهًا خطابه إلى الليبيين في 27 أغسطس الماضي، إن الإرهاب قادم إلى ليبيا من الخارج، وأنه قام بإرسال وفد إلى تونس لتوضيح الموقف الليبي والتفاهم مع الحكومة التونسية، مؤكدًا دخول 10 آلاف إرهابي إلى ليبيا، جاءوا من الدول المجاورة، في إشارة إلى تونس. وأضاف أن "عدد الليبيين منهم يُعد على أصابع اليد الواحدة". ولعل تلك التصريحات أثارت استياء السلطات الرسمية التونسية التي لم تُصدر ردًا تجاه التصريحات الليبية التي استندت إلى "تقارير إعلامية" فقط.

- **استمالة المؤسسة العسكرية إلى جانب الرئيس "قيس سعيد"** دون أن تكون في واجهة التفاعلات السياسية، إذ تشير تصريحات وتحركات الرئيس "سعيد" إلى

إدراكه أهمية النواة الصلبة (أي الجيش) في دعم قراراته المختلفة، إذ خاطب عناصر الجيش في مقطع فيديو بتاريخ 27 أغسطس الماضي بثته الرئاسة التونسية أثناء توديع بعثة عسكرية تونسية ستشارك في الوحدة الجوية الأممية للتدخل السريع والمرافقة الجوية والبحث والإنقاذ في جمهورية إفريقيا الوسطى: "أنتم حراس الوطن وحماته في الداخل، وواجهتم الجوائح الصحية والسياسية في إطار الذود عن الوطن".

- **الحرص على عدم تحول اتحاد الشغل التونسي إلى قوة معارضة للرئيس "سعيد"**، خاصة مع ظهور بعض مؤشرات إمكانية حدوث ذلك، ومنها عقد اجتماعات مع بعض قيادات الأحزاب السياسية، وإطلاق تصريحات تطالب بسرعة إنهاء حالة الغموض السياسي الراهن، وفي ظل الخبرات السياسية للاتحاد وتمتعه بقبول لدى معظم الأحزاب والمنظمات المدنية، وفي المقابل إصرار الرئيس "سعيد" على تكريس السلطات في يده، وفي هذه الحالة من المرجح أن يواصل الاتحاد ضغوطه على رئيس الدولة، مع عدم استبعاد أن يتحول الاتحاد لمعارضة الرئيس.

هنا قد يكون من مصلحة الرئيس "قيس سعيد" البحث عن مساحات توافق مع اتحاد الشغل، والتقليل من قضايا الخلاف، وإن كانت مسألة تعديل الدستور ستظل مطروحة، بما قد يؤدي إلى إعادة نظر في طبيعة النظام السياسي التونسي "الهجين" ليكون رئاسيًا أكثر منه برلمانيًا في ضوء خبرة السنوات العشر الماضية. وتشير رؤية اتحاد الشغل إلى العمل على تحديد الخطوات المقبلة التي يجب أن تحسم الجدل حول موضوع تنظيم انتخابات مبكرة، كما يرى اتحاد

الشغل أنه من غير المناسب مناقشة مسألة تعديل الدستور بشأن تحديد طبيعة نظام الحكم في المرحلة الراهنة؛ لأن مناقشة ذلك خلال فترة تطبيق الإجراءات الاستثنائية سوف يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها.

- **استغلال حالة الدعم الإقليمي وغياب الضغط الدولي على الرئاسة التونسية،** إذ إن إحدى نقاط القوة التي يحوزها الرئيس "قيس سعيد" هي الدعم من معظم الدول العربية، وخاصة مصر والسعودية والإمارات، كما حدث تراجع من تركيا إزاء مناوأة مضمون تلك القرارات في ظل الانقسامات داخل حركة النهضة، فضلًا عن دعوات أوروبية وأمريكية "خجولة" للرئيس "قيس سعيد" لحثه على إعادة الاستقرار السياسي للبلاد عبر تشكيل حكومة جديدة وإعادة البرلمان لعمله واحترام سيادة الدستور والقانون، وتطلع الأطراف الخارجية للإجراءات المقبلة التي سيتخذها رئيس الدولة على المستويين السياسي والحكومي.

خلاصة القول، إن هناك توجهًا حاكمًا للرئيس "قيس سعيد" بعدم تحديد دقيق لمعالم خريطة طريق للبلاد في المرحلة المقبلة، لوجود ملفات ضاغطة متزامنة تقتضي وجود تصور كامل للتعامل معها، وهو غير متوافر لديه بالقدر الكافي، مما يعرقل إجراء حوار وطني، فضلًا عن معضلة إحداث تغيير في هيكل النظام السياسي بعد تعديل الدستور، في ظل معارضة اتحاد الشغل لذلك، علاوة على رهان حركة النهضة على إفشاله، وحالة الغموض السياسي التي تدعو بعض الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية إلى الخروج منها. وفي حال تجاوز المعضلات السابقة، تكون تونس على أعتاب مرحلة جديدة.

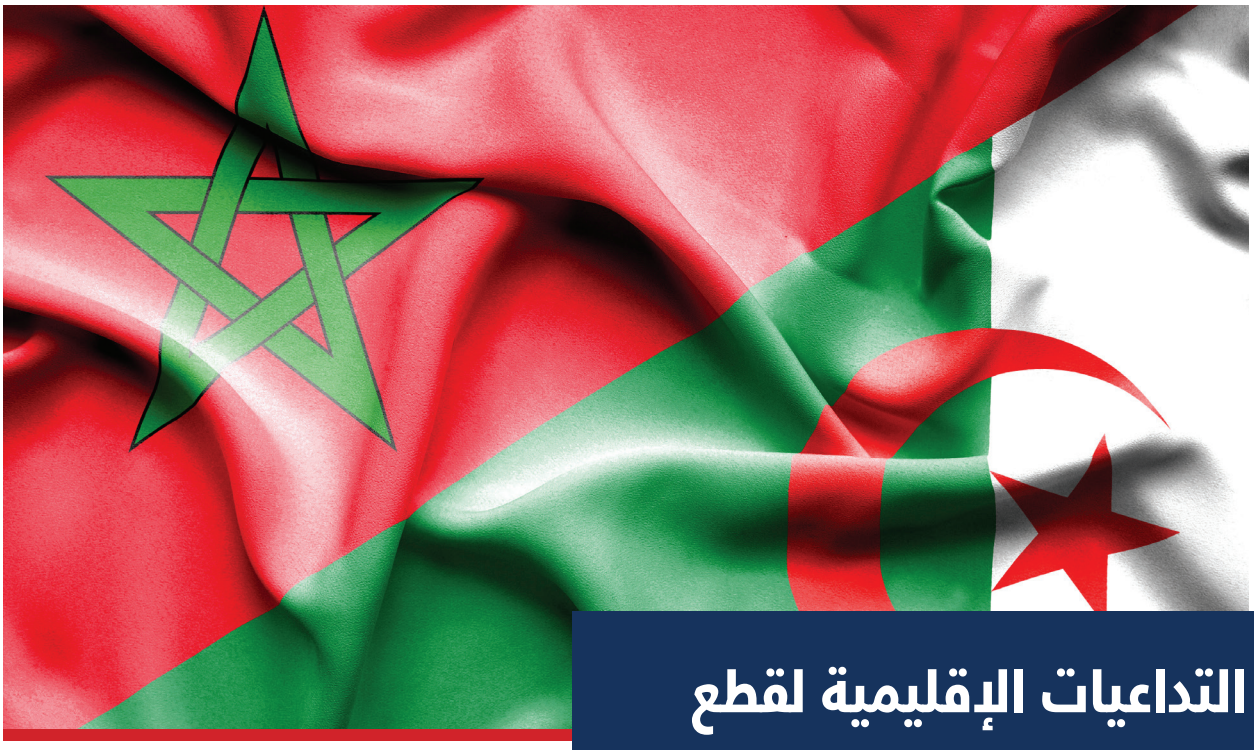

التداعيات الإقليمية لقطع العلاقات الجزائرية-المغربية

* **عبدالمنعم علي**
باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مثّل قرار الجزائر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، في الـ25 من أغسطس 2021، لحظة فارقة، ليس على مستوى العلاقات الثنائية فقط، وإنما على صعيد منطقة شمال إفريقيا، خاصة أن هناك العديد من الملفات المتشابكة بين الدولتين في المنطقة، على رأسها الأزمتان الليبية والتونسية. ولعل القرار الجزائري وفقًا لما ذكره وزير الخارجية "رمضان لعمامرة" جاء وفقًا لجملة من الأسباب التي تندرج تحت مسمى "الأعمال العدائية"، ويعكس بصورة كبيرة حجم التصدع الذي شاب العلاقات الثنائية بين البلدين خلال الفترة الماضية.

دوافع التصعيد

تضمّن نص بيان وزارة الخارجية الجزائرية بقطع العلاقات مع المغرب عددًا من الملفات التي تراها الجزائر تؤثر على أمنها واستقرارها. ولعل خطوة سحب السفير الجزائري من الرباط كانت بمثابة إنذار لما تم مؤخرًا من قطع العلاقات. هنا يمكن توضيح دوافع قطع العلاقات على النحو التالي:

- **استهداف استقرار الجزائر:** ترى الجزائر أن هنالك أعمالًا عدائية مستمرة من جانب المغرب تجاه أمنها واستقرارها؛ إذ إن ثمة اتهامات للرباط بدعم حركات الانفصال في منطقة القبائل الجزائرية، كإحدى أوراق التوازن في ضوء استمرارية الجزائر في دعم "جبهة تحرير البوليساريو"، واتضح ذلك في ضوء ما طرحه السفير المغربي لدى الأمم المتحدة "عمر هلال" خلال

اجتماع لحركة عدم الانحياز بالأمم المتحدة بحق منطقة القبائل في تقرير مصيرها، ومن ثم فهي إشارة اعتبرتها الجزائر نوعًا من الدعم المغربي لحركتي "ماك" و"رشاد" اللتين تم إدراجهما كمنظمتين إرهابيتين مؤخرًا، خاصة في ضوء اتهامات لهما بالضلوع في الحرائق التي شهدتها الجزائر مؤخرًا.

- **التقارب المغربي-الإسرائيلي:** أحد الملفات التي سببت تصدعًا كبيرًا بين الجزائر والمغرب هو حالة التقارب التي شهدتها الفترة الأخيرة بين "الرباط" و"تل أبيب" على خلفية إعادة استئناف العلاقات مرة أخرى في ديسمبر 2020. ولعل هذا التقارب سبب قلقًا كبيرًا لدى الدولة الجزائرية التي تضع على أولويات أجندتها "القضية الفلسطينية"، ومن ثم فإن هذا التقارب ومجالات التعاون المشترك التي شهدتها العلاقات المغربية-الإسرائيلية اعتبرتها الجزائر اختراقًا وتهديدًا لأمنها القومي، خاصة بعد فضيحة التجسس المعروفة باسم قضية "بيجاسوس".

- **عزلة "جبهة البوليساريو" دبلوماسيًا:** أحد التطورات التي يُعزَى لها قطع العلاقات بين البلدين، هو حالة التنصل التي شابت السياسة المغربية حيال قضية الصحراء. فمن وجهة نظر الجزائر، فإن المغرب لم يمتثل للقرارات الأممية المتعلقة بالاستفتاء على إقرار حق تقرير المصير، علاوة على تفاقم الأوضاع بعد أحداث معبر "الكركرات"، هذا إلى جانب التحول الاستراتيجي في التعاملات الإقليمية والدولية مع هذا الملف والتي كان آخرها الاعتراف الأمريكي خلال نهاية ولاية الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" بسيادة المغرب على الصحراء، إلى جانب تراجع عدد من الدول المعترفة بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إلى نحو 28 دولة بعدما كانت 84 دولة، الأمر الذي يُعد تحولًا نوعيًا في خضمّ تلك الأزمة ساهم في إيجاد حالة من العزلة الدبلوماسية لجبهة "البوليساريو"، وخلق مسرحًا ضاغطًا في التحركات الرامية للانفصال وحق تقرير المصير.

تجاذبات شمال إفريقيا

لا شك أن الانعكاسات المحتملة لقطع علاقات الجزائر والمغرب لا تقتصر فقط على البعد الثنائي، بل تتجاوز ذلك إلى قضايا إقليمية من أبرزها:

- **استراتيجية الأرض المفتوحة:** إن أولى النتائج المحتملة لقطع العلاقات الثنائية هي تعزيز استراتيجية "الأرض المفتوحة" عبر زيادة الضغوط المتبادلة بين الجانبين؛ إذ تتهم تقارير مغربية إيران -ذات العلاقات القوية مع الجزائر- بدعم جبهة البوليساريو، ومدها بالأسلحة عبر "حزب الله"، حيث أشارت التقارير إلى تقديم دعم عسكري إيراني للجبهة تضمن قاذفات صواريخ مضادة للطائرات وصواريخ من طراز

SAM-9 وSAM-11. يقابل ذلك توجه مغربي مضاد –وفقًا لاتهامات الجزائر- بدعم منطقة القبائل في حق تقرير المصير ودعم حركتي "ماك" و"رشاد".

- **تأزم ملف الصحراء الغربية:** يعرقل قطع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر التوصل إلى حل دائم وشامل فيما يتعلق بقضية الصحراء، ويرجح في الوقت نفسه إمكانية حدوث تحركات ميدانية لحركة "البوليساريو" في مواجهة سياسة الأمر الواقع المفروضة من الجانب المغربي، وما يُعزز هذا التوجه ما حدث في معبر "الكراكرات" الحدودي من مناوشات عسكرية بين القوات المغربية والعناصر المسلحة لجبهة "البوليساريو" في نوفمبر 2020، فضلًا عن إعلان الجبهة في الشهر نفسه انسحابها من اتفاقية وقف إطلاق النار المعمول بها منذ عام 1991، الأمر الذي قد يُفضي إلى عرقلة مسار التجارة ونقل البضائع والأشخاص داخل المثلث (المغربي – الموريتاني – الجزائري).

- **التأثير على معادلة الطاقة:** إذ قد يؤثر التأزم في علاقات الجزائر والمغرب على معادلة الطاقة في المنطقة، فالجزائر تُعد من ركائز إمداد الطاقة لأوروبا، حيث تمرر الغاز المسيل لأوروبا عبر خمسة خطوط لتصدير الغاز، ومنها خط غاز المغرب العربي وأوروبا الذي يمر عبر المغرب، والذي تم عبر اتفاقية بدأت عام 1996 ولمدة 25 عامًا من حقل حاسي الرمل في الجزائر إلى إسبانيا والبرتغال عبر المغرب،وبموجب الأنباء الصادرة عن الإعلام الجزائري (صحيفة

الشروق) يحصل المغرب على حوالي 600 مليون متر مكعب من الغاز الذي يمر من الجزائر إلى أوروبا يتم استخدام ذلك الغاز في توليد 89 % من الكهرباء في المغرب، هذا فضلا عن استفادة المغرب من إتاوات نتيجة لتأجيره للأنبوب للجانب الأسباني، ومن ثم فإن كل تلك المعطيات تجعل من المغرب مضطرا للبحث عن حلول لتعويض الغاز الجزائري، لكن من جانب آخر يشير المغرب إلى أن الغاز الجزائري لن يؤثر على الكهرباء بالجزائر حيث إنه يعتمد على الغاز الجزائري لتوليد 17 % من إجمالي إنتاج الكهرباء علاوة على حصوله على حصة بحوالي 500 مليون متر مكعب من الغاز تغطي 50 % من احتجاجات البلاد.

- **الافتقار لمعادلة الحلول الإفريقية:** لعل التوتر الواقع بين الجزائر والمغرب يُضعف التنسيق الإقليمي حول الأزمتين الليبية والتونسية، كما قد يخلق صراعًا أكبر بين البلدين على النفوذ، خاصة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتفاعلات في منطقة المغرب العربي.

ختامًا: إن انعكاسات قطع العلاقات بين المغرب والجزائر قد تطال العديد من الملفات الثنائية والإقليمية في منطقة شمال إفريقيا، حيث قد يخلق مجالًا حيويًا لغياب التنسيق الأمني بما يُعزز من فرضية التمدد الإرهابي في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، ولعل معادلة الطاقة تُعد من أبرز الملفات التي سوف تتأثر بوضعية قطع العلاقات بين البلدين.

زيارة "بينيت" المقبلة إلى مصر.. فرص وقيود

* أ.ياسر رزق
الكاتب الصحفي

تبدو في الأفق إشارات تفاؤل حذر إزاء ترطيب الأجواء الملتهبة بين إسرائيل والأطراف الفلسطينية، في ضوء الزيارة المقرر أن يقوم بها "نفتالي بينيت" -رئيس الوزراء الإسرائيلي- إلى مصر في غضون أسابيع، بدعوة من الرئيس "عبدالفتاح السيسي". وتعد هذه هي أول زيارة يقوم بها رئيس لحكومة إسرائيل إلى مصر منذ التقى الرئيس الأسبق "حسني مبارك" "شيمون بيريز" في شرم الشيخ عام 2010. فما هي سياقات الزيارة ودلالات توقيتها وأهداف مصر من هذا التحرك، وحدود المتوقع منه على صعيد إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط؟.

سياقات أساسية

- جاء الإعلان عن الزيارة المرتقبة في أعقاب لقاء الوزير "عباس كامل" -رئيس المخابرات العامة- مع "بينيت" في القدس الغربية، خلال مهمة عمل بتكليف من الرئيس "السيسي" يوم 18 أغسطس الماضي، شملت زيارة الأراضي الفلسطينية، حيث التقى المسئول المصري رفيع المستوى مع الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" في رام الله، وبحث معه آخر المستجدات في الأراضي الفلسطينية، قبل أن يتوجه إلى القدس الغربية، حيث التقى رئيس الوزراء "بينيت" ومستشاره للأمن القومي، ووزير الدفاع "بيني جانتس"، ووزير الخارجية "يائير لابيد" الذي سيتناوب منصب رئيس الوزراء مع "بينيت" بعد عامين طبقًا للاتفاق الذي تم بين الاثنين في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في إبريل الماضي.

- وفقًا للبيانات الإسرائيلية عقب مباحثات الوزير "عباس كامل" مع القادة الإسرائيليين؛ فإن النقاش تناول ملف الوساطة المصرية بشأن الأوضاع الأمنية في قطاع غزة، والأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية للعلاقات المصرية-الإسرائيلية، في ضوء اهتمام إسرائيلي بتوسيع التعاون الذي يتركز على المسائل الأمنية، ليشمل القضايا الاقتصادية والتبادل التجاري، والتعاون في مجالات التكنولوجيا والزراعة والطاقة. وتعول إسرائيل كثيرًا على تحسين علاقاتها بمصر، على أساس أن قيام علاقات شراكة استراتيجية بين البلدين تستند إلى اتفاقية السلام الموقعة بينهما عام 1979، ركيزة ضرورية -على حد قول "لابيد"- لأمن المنطقة واستقرارها.

- جرى الاتصال الأول بين الرئيس "السيسي" و"نفتالي بينيت" -رئيس وزراء إسرائيل- يوم 28 يونيو الماضي في مكالمة تليفونية أجراها معه الرئيس بمناسبة تولي "بينيت" منصبه. وبدا من الاتصال أن الطريق إلى تطوير العلاقات المصرية-الإسرائيلية، والتعاون الحقيقي بين دول المنطقة وإسرائيل؛ يمر عبر بوابة القضية الفلسطينية. فقد أكد الرئيس في حديثه التليفوني مع "بينيت" على نقاط تحتل الأولوية لدى مصر في سياق مثلث العلاقات المصرية-الإسرائيلية-الفلسطينية وهي:

  - ضرورة التوصل إلى حل عادل ودائم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.
  - استعداد مصر لبذل الجهود ودعم المساعي الرامية لإيجاد حل عادل ودائم، وصولًا إلى تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط.
  - الحيلولة دون تصاعد التوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد التهدئة التي تم التوصل إليها بين المقاومة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي في مايو الماضي بوساطة مصرية.
  - دعم الجهود المصرية التي تستهدف إعادة الإعمار بالمناطق الفلسطينية.

- كان فريق عمل الوساطة المصرية التابع لجهاز المخابرات العامة قد بذل جهودًا مضنية منذ بداية أزمة اعتزام الحكومة الإسرائيلية إزالة مساكن الفلسطينيين في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، وما تلاها من عدوان إسرائيلي على غزة في مايو الماضي ورد من فصائل المقاومة في غزة بقصف صاروخي على مناطق داخل الخط الأخضر. وتكللت تلك الجهود المصرية بنجاح في التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الجانبين، وهو ما حظي بإشادة وتقدير إقليمي ودولي، بعدما أسفر العدوان عن استشهاد 243 فلسطينيًا ونزوح أكثر من 75 ألفًا، وتدمير 1041 مسكنًا تمامًا وإصابة أكثر من 14 ألف مسكن بأضرار، وإطلاق أكثر من 4 آلاف صاروخ من المقاومة تجاه إسرائيل.

- بعد أحد عشر يومًا من بدء التهدئة، قام الوزير "عباس كامل" بمهمة إلى تل أبيب ورام الله وغزة يوم 31 مايو الماضي استغرقت عدة ساعات التقى خلالها مع "بنيامين نتنياهو" رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الحين، والرئيس الفلسطيني "محمود عباس"، ورئيس حركة

حماس في غزة "يحيى السنوار"، وعدد من قادة الحركة وقيادات فصائل المقاومة.

كان الغرض الرئيسي من تلك الجولة تثبيت التهدئة، وضمان عدم تكرار التصعيد بين إسرائيل والفلسطينيين.

- في خلال زيارته إلى غزة، تفقد الوزير "عباس كامل" وقيادات المقاومة الموقع المختار عند منطقة النصيرات على ساحل غزة لمشروع مدينة "السيسي" السكنية للمتضررين من العدوان. وقام بإرساء حجر الأساس للمدينة التي تقع على مساحة 100 ألف متر مربع وتضم 10 آلاف وحدة سكنية. ويأتي المشروع ضمن المنحة المصرية التي أعلن عنها الرئيس "السيسي" وقدرها 500 مليون دولار لإعادة الإعمار في غزة.

مسارات التحرك

- يمكن القول إن استراتيجية التحرك المصرية تجاه إحياء عملية السلام ترتكز على مسارين متوازيين: الأول: جمع شمل الفصائل الفلسطينية وتحقيق المصالحة بينها، وتهيئة الأجواء لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وتوسيع منظمة التحرير، بما يحقق وحدة القيادة في كل الأراضي الفلسطينية، على أساس الانتخابات المرجوة، وانتفاء أي مبررات لعدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض معه. أما المسار الثاني، فهو تثبيت التهدئة، وصولًا إلى هدنة محددة تهيئ الأجواء للدخول في مفاوضات لها سقف زمني على أساس مقررات الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين بغية التوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية وفق الشرعية الدولية، مما يفتح الطريق نحو تعاون شامل ودائم بين دول المنطقة، ويحقق التنمية لشعوبها.

- ليست الجهود والمساعي المصرية الرامية لإحياء عملية السلام في ظل نظام 30 يونيو وليدة العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة. ففي عام 2015، أطلق الرئيس "السيسي" نداءً إلى الشعبين والحكومتين في إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أجل السلام، ثم جدّد نداءه مرتين من منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة في عامي 2016 و2017، داعيًا إلى المضيّ على طريق السلام، كسبيل لا غنى عنه لتغيير وجه منطقة الشرق الأوسط لصالح شعوبها. في الوقت ذاته، كانت مصر تبذل جهودًا مضنية، على مدار السنوات الماضية، لجمع الشمل الفلسطيني أسفرت في مطلع هذا العام عن توافق للفصائل الفلسطينية، لكنه ما زال يصطدم ببعض خلافات تعرقل المصالحة الشاملة.

دلالات التوقيت

- لعل توقيت دعوة الرئيس "السيسي" لرئيس وزراء إسرائيل لزيارة مصر للتباحث حول قضية السلام وعلاقات البلدين، هو الأنسب في ضوء خروج القضية الفلسطينية من زاوية النسيان ودخولها بقوة إلى دائرة اهتمام الرأي العام العالمي، وحكومات أوروبا والولايات المتحدة، كنتيجة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. إذ تسلمت الحكومة الإسرائيلية الجديدة مهامها غداة تحولات على الأرض، وفي أعقاب قصف إسرائيلي بالطائرات، ورشق فلسطيني بالصواريخ. وأثبتت تلك التحولات أن المنظومات الدفاعية الصاروخية لا تحقق لإسرائيل وقاية كافية، وأن القوة المفرطة لا تضمن لها أمنًا، وأن فلسطينيي الخط الأخضر لم يعودوا خارج نطاق التأثر بما يجري في الأراضي المحتلة. كما أثبتت أن الاستناد إلى تأييد مطلق من جانب الإدارات الأمريكية لم يعد مضمونًا، في ظل ضغوط الرأي

العام الذي شاهد على الهواء مباشرة آثار العدوان الإسرائيلي على المدنيين في غزة.

- في غضون الشهور التالية، لم تَجْرِ الأوضاع الإقليمية، التي ظلت على مدار سنوات في حالة سيولة، على الهوى الإسرائيلي، في ظل مستجدات طرأت من عزوف الولايات المتحدة عن سياسة التصعيد تجاه استخدام القوة ضد إيران، وتفضيل المفاوضات كنهج لحل أزمة الملف النووي الإيراني، وكذلك نشوء محاور إقليمية تستهدف استعادة الدولة الوطنية في المنطقة العربية، وخروج القوات الأمريكية فيما يُشبه الفرار من أفغانستان واستيلاء حركة طالبان على السلطة، في مشهد مُذلٍّ يُعزز اتجاهات داخل الولايات المتحدة تدعو إلى العزلة عما يجري في منطقة الشرق الأوسط على اتساعها، أو على الأقل إلى الابتعاد عن العمل العسكري المباشر في ضوء تجارب العقود الماضية.

- في الوقت نفسه، يثير وصول طالبان إلى السلطة مخاوف في إسرائيل من تحول أفغانستان إلى بؤرة انطلاق لتعزيز قدرات العناصر الأكثر تطرفًا في الفصائل الفلسطينية، كما أن ثمة مستجدات أخرى على صعيد العلاقات بين دول عربية وإسرائيل هي التهدئة الملحوظة في وتيرة التطبيع بالمنطقة كنتيجة للعدوان على غزة، فضلًا عن إحجام دول أخرى عن فتح ملف التبادل الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي مع إسرائيل في ظل الأجواء المتوترة داخل الأراضي الفلسطينية، وموقف الرأي العام العربي.

- برغم تلك المتغيرات، فإن الحكومة الإسرائيلية تحاول التملص من القيام بخطوات جديدة نحو السلام، بحسب ما تكشفه تصريحات رسمية أهمها تصريح "نفتالي بينيت" لصحيفة "نيويورك تايمز" -الذي استبق به لقاءه الأول مع الرئيس الأمريكي "جو بايدن" نهاية أغسطس الماضي- الذي رفض فيه إنهاء الصراع عبر حل الدولتين، وقال إن حكومته لن تنفذ خطة ضم غور الأردن ومساحات شاسعة من الضفة الغربية التي أقرها سلفة "بنيامين نتنياهو"، كما أنها "لن تشكل" دولة فلسطينية. ويتذرع "بينيت" في موقفه من حل الدولتين الذي سبق أن أعلن تأييده له قبيل توليه منصب رئيس الوزراء بهشاشة حكومته، وأن المناخ داخل إسرائيل "غير مهيأ" للدخول في مفاوضات، ويتعلل أيضًا بـ"عدم وجود دفة للقيادة الفلسطينية المنقسمة" كتكئة لعدم استئناف التفاوض.

بصيص أمل

- ثمة بصيص أمل يلوح في نهاية النفق المظلم، في أعقاب دعوة الرئيس "السيسي" لرئيس وزراء إسرائيل لزيارة مصر، ومباحثات الوزير "عباس كامل" مع الرئيس الفلسطيني وقيادات الحكم في إسرائيل؛ لكن المخاوف ما زالت قائمة بالنظر إلى هشاشة وضع التهدئة، واحتمالات انهيارها، وتفجر الموقف بتأثيراته التي يصعب احتواؤها ما لم تدرك الحكومة الإسرائيلية أن الزمن الذي كانت تراهن عليه لم يعد في صالحها، وأن أوضاع ما بعد "الربيع العربي" في طريقها للالتئام، وأن تكتيك شراء الوقت أو التفاوض من أجل التفاوض صار مكشوفًا أمام الأطراف. وفي كل الأحوال، تبدو زيارة "بينيت" المقبلة لمصر فرصة ينبغي اغتنامها من جانب إسرائيل والفلسطينيين، على الأقل لتثبيت التهدئة، ووقف الاستفزازات الإسرائيلية ومخططات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، ولعلها تمهد الطريق نحو مفاوضات لا مفر منها، عندما يحين لهذه المنطقة أن تنعم بالسلام.

المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لدول شمال إفريقيا

* هبة زين
باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تمر دول شمال إفريقيا بتحولات عميقة، وتشهد العلاقات فيما بينها تطورات متسارعة، ويبدو أن هذه المنطقة مرشحة لتشهد المزيد من التطورات في الفترة المقبلة. لذا سنلقي نظرة على أبرز المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لدول شمال إفريقيا من خلال موقع الأونكتاد UNCTAD.

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه لدول شمال إفريقيا 2020

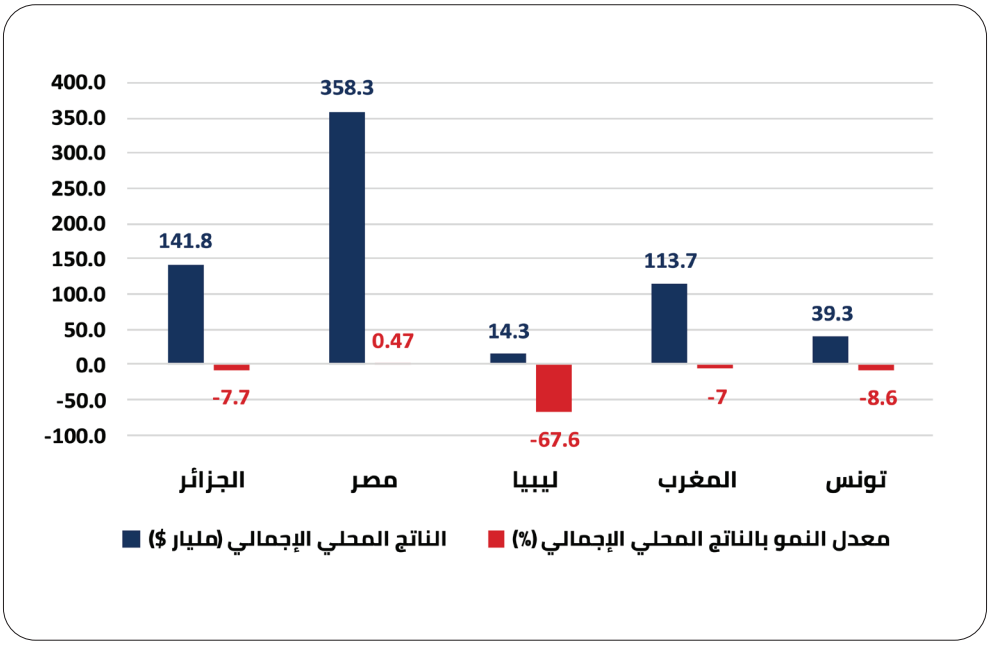

سعر صرف عملات دول شمال إفريقيا أمام الدولار الأمريكي

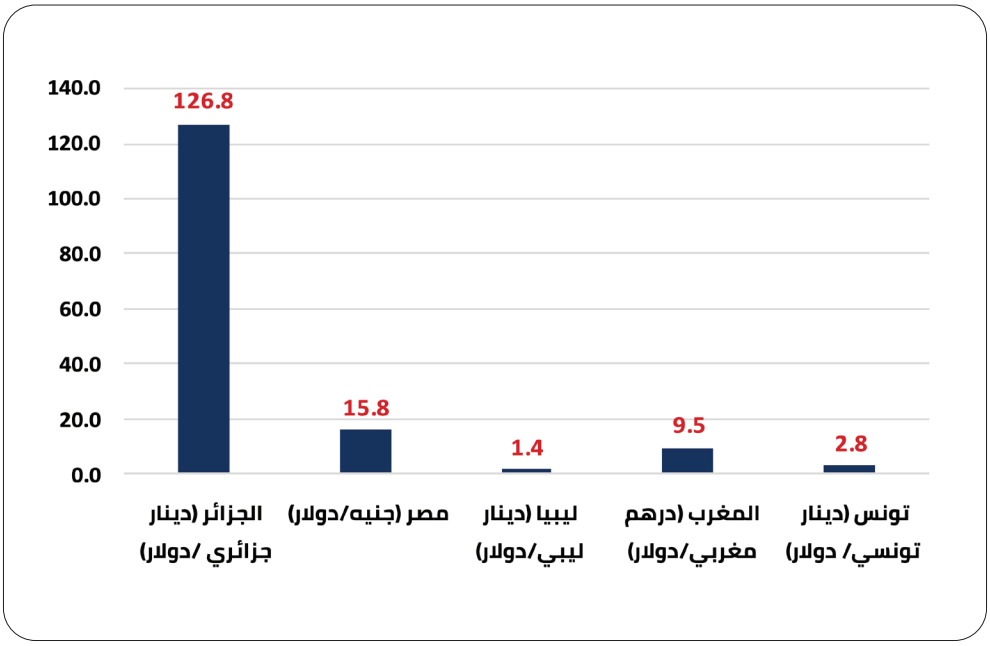

عدد سكان دول شمال إفريقيا (مليون نسمة)

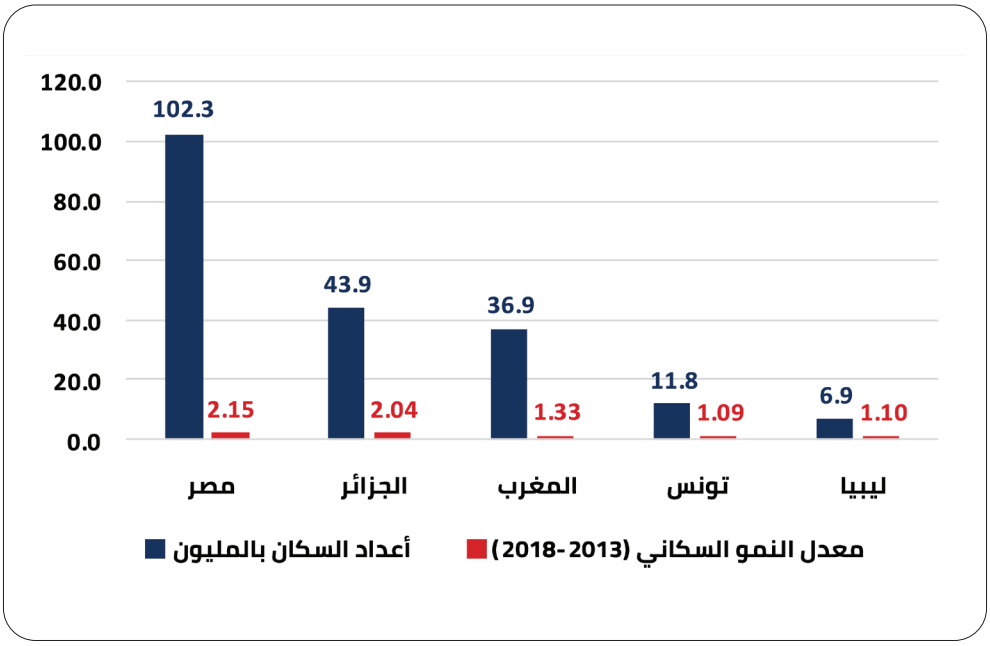

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل والخارج لدول شمال إفريقيا 2019 (بالمليون دولار)

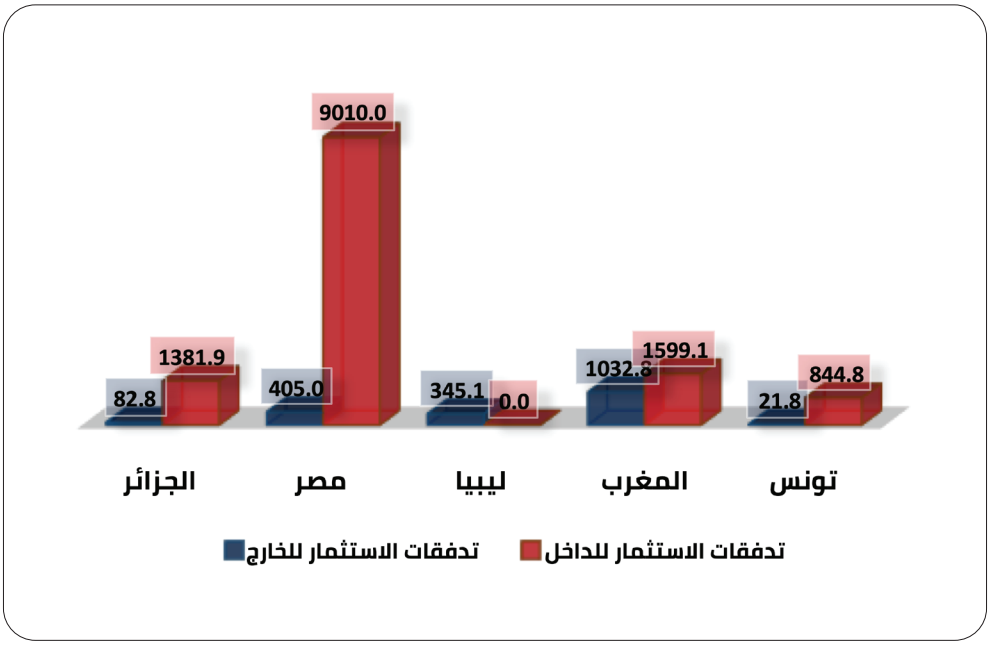

التوزيع النسبي للصادرات السلعية بدول شمال إفريقيا وفقًا لنوع الصادرات 2020

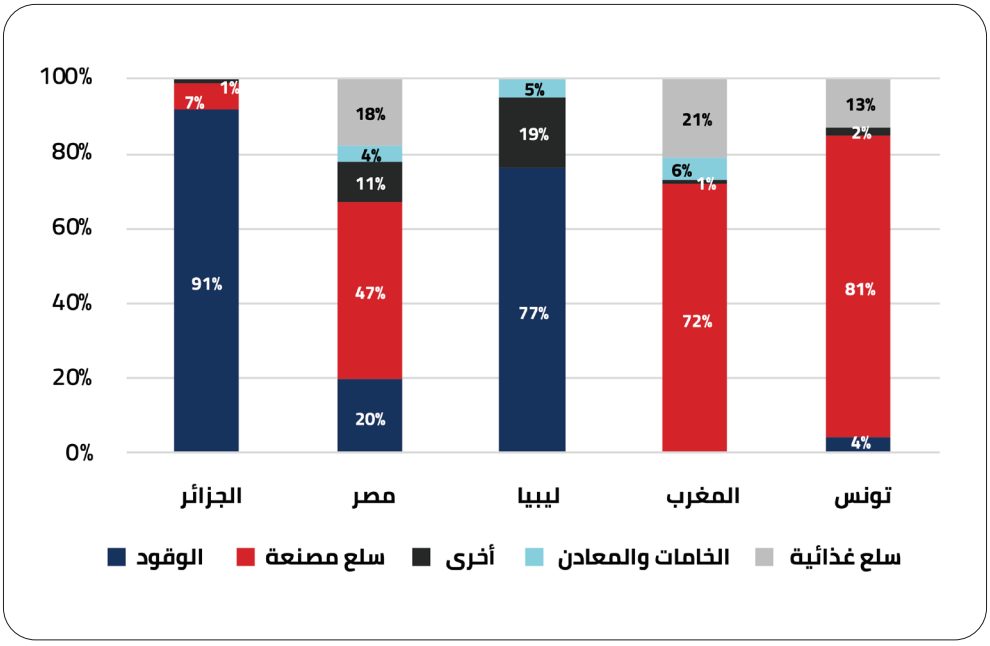

معدلات نمو حجم الصادرات السلعية لإجمالي دول شمال إفريقيا

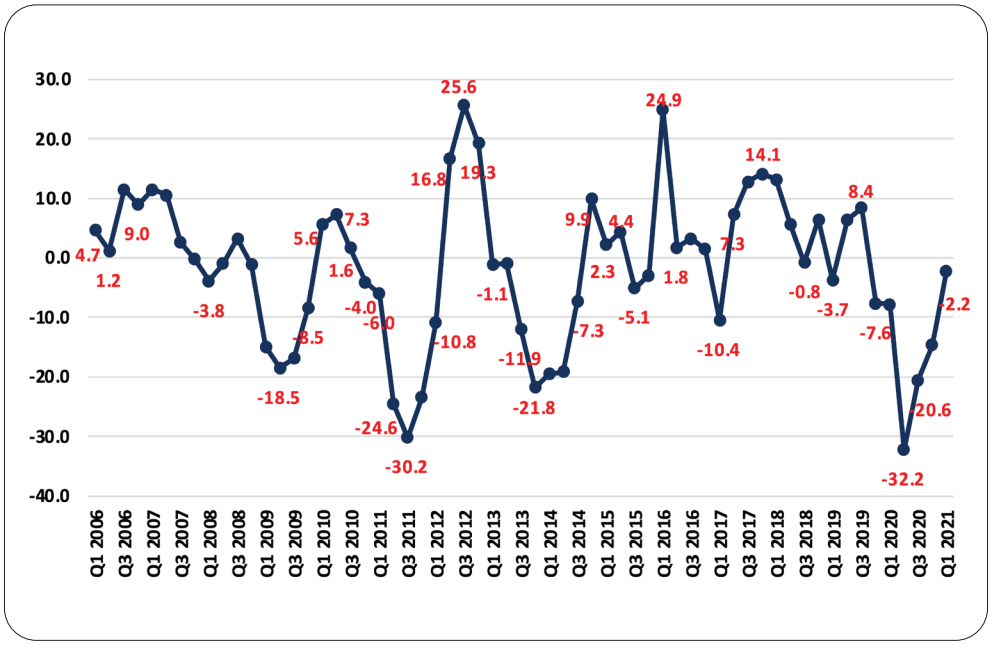

معدلات نمو حجم الواردات السلعية لإجمالي دول شمال إفريقيا

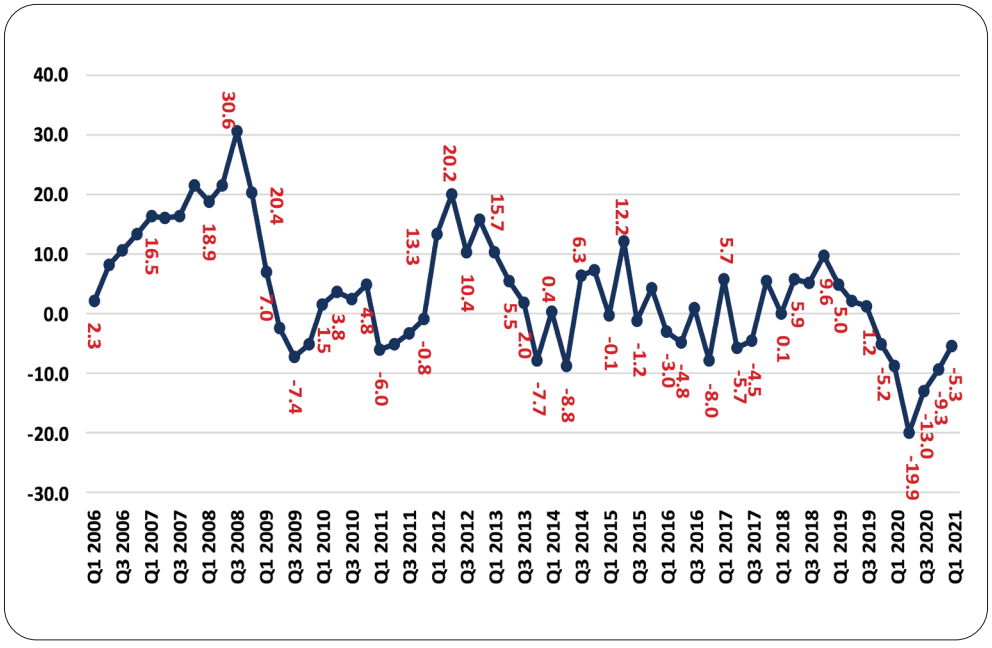

الدول الخمس الأعلى التي تصدر لها الجزائر 2020

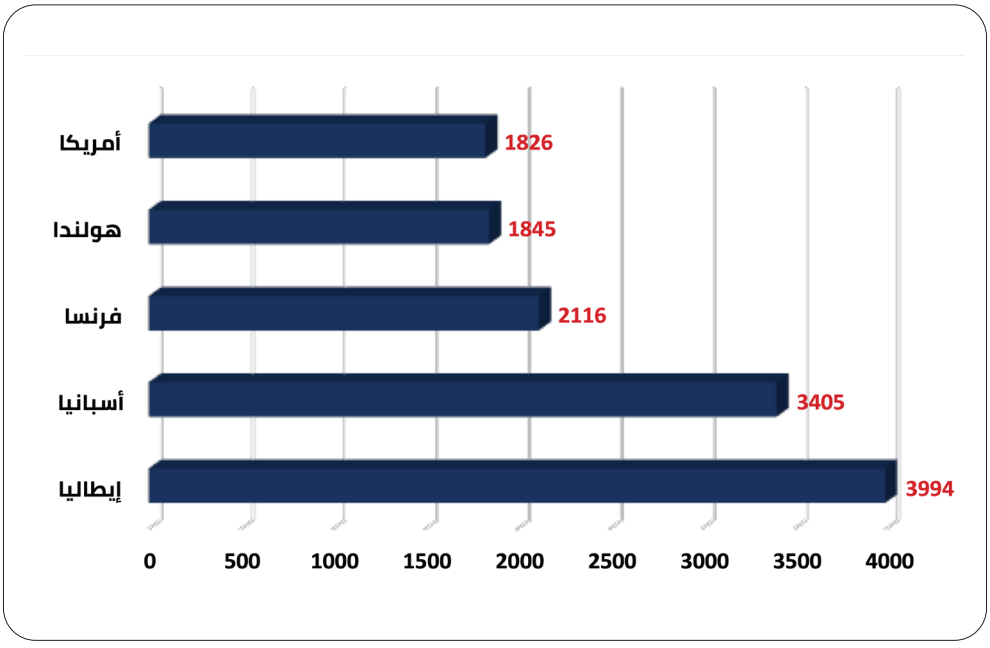

الدول الخمس الأعلى التي تصدر لها مصر 2020

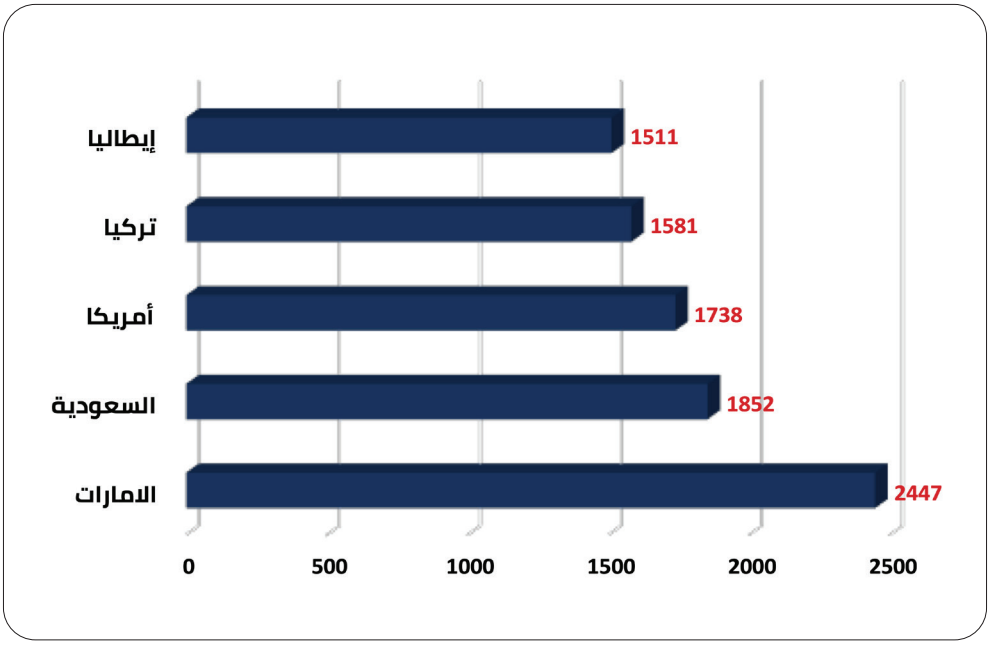

الدول الخمس الأعلى التي تصدر لها ليبيا 2020

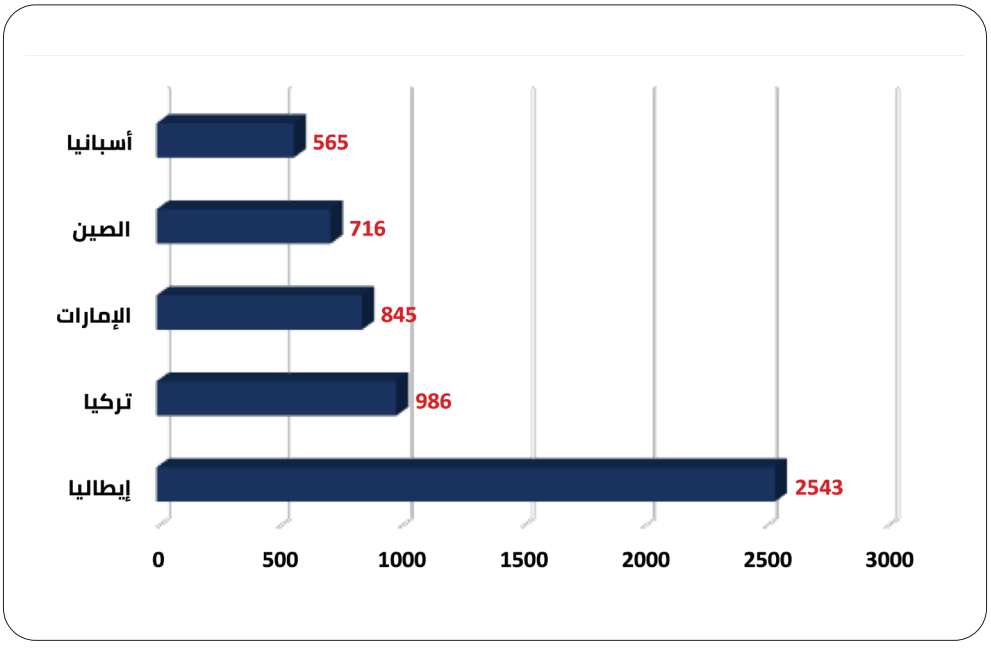

الدول الخمس الأعلى التي تصدر لها المغرب 2020

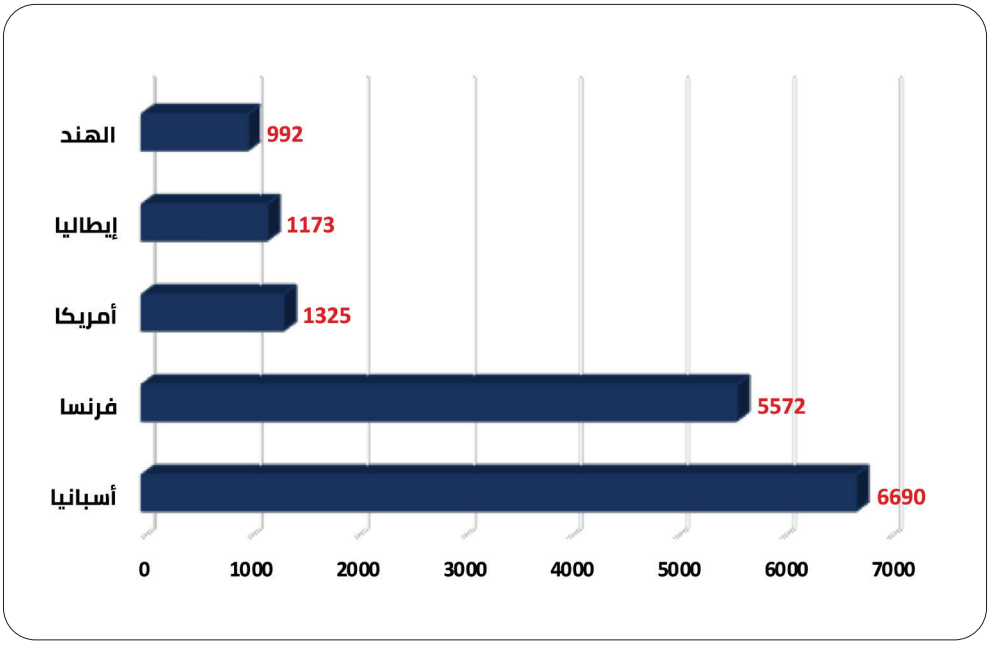

الدول الخمس الأعلى التي تصدر لها تونس 2020

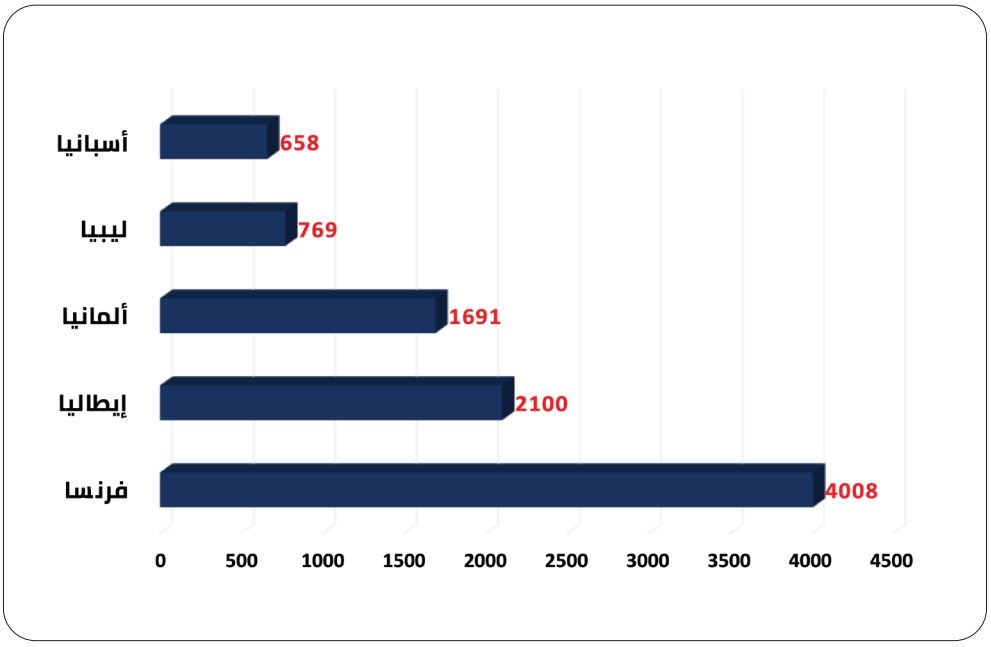

تطور مؤشر القدرات الإنتاجية لدول شمال إفريقيا (2000-2018)

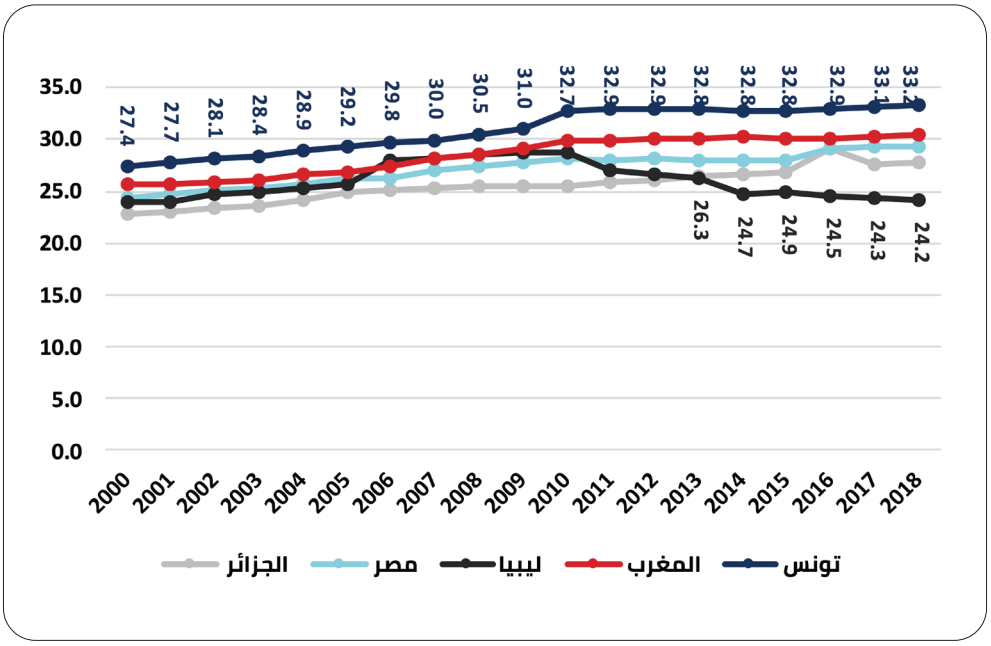

هو مؤشر يقيس القدرات الإنتاجية للدولة ومدى امتلاكها عناصرَ الإنتاج، **مثل: رأس المال، الموارد الطبيعية، الطاقة، المواصلات، المؤسسات، التكنولوجيا. وتتراوح قيمة المؤشر بين (1:100).**

مؤشر القدرات الإنتاجية والمؤشرات الفرعية لدول شمال إفريقيا 2018

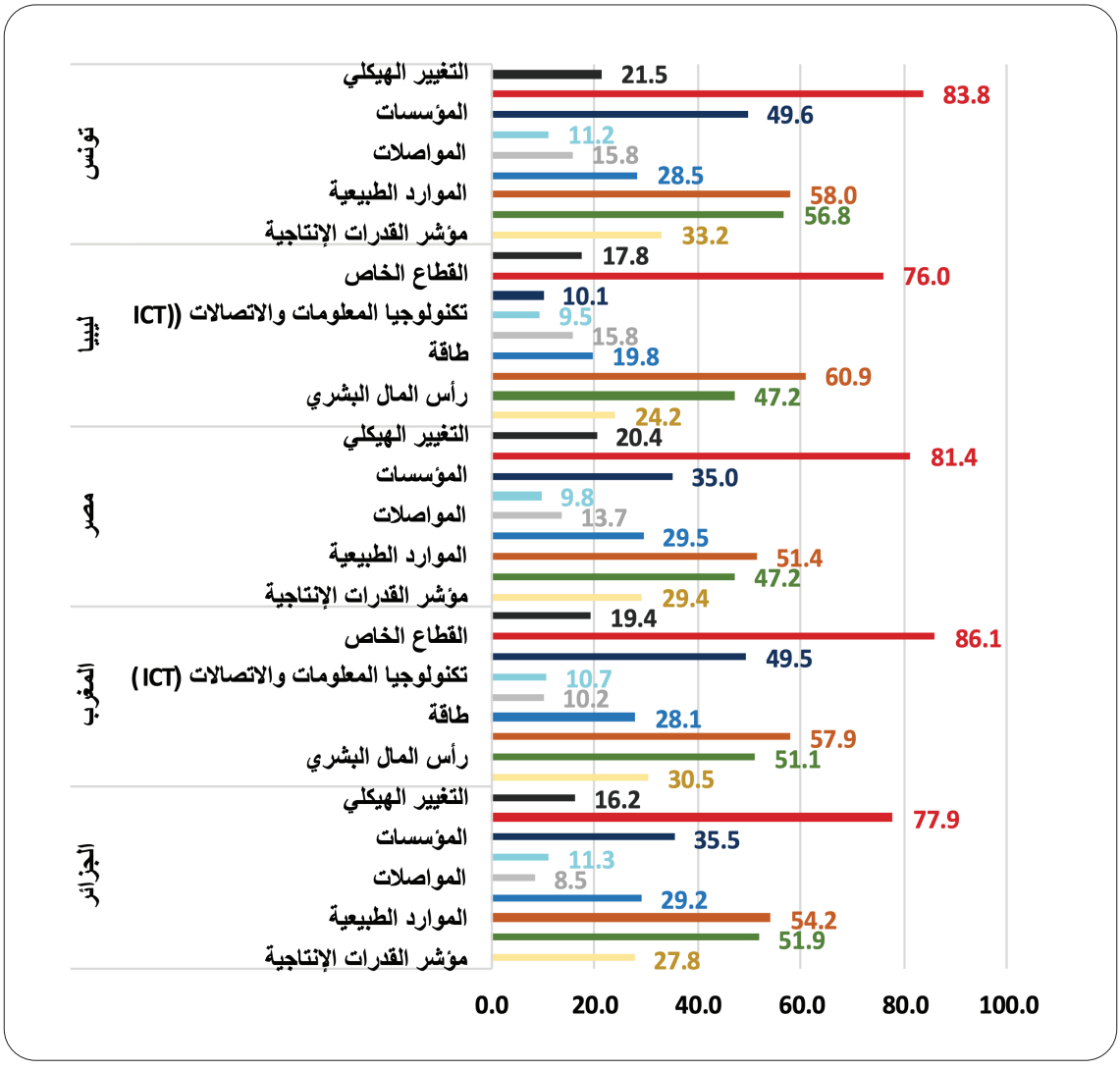

قضايا السياسات العامة

1

دلالات طرح شركة العاصمة الإدارية في البورصة

أعلن الرئيس "عبدالفتاح السيسي" عن تخطيط الدولة لطرح شركة العاصمة الإدارية الجديدة بسوق الأوراق المالية المصري في منتصف العام القادم 2022. جاء ذلك خلال افتتاح عددٍ من المشروعات القومية السكنية لخدمة العاملين بالعاصمة الإدارية. ولذلك الطرح أهمية كبيرة في ظل حجم الشركة التي تتراوح قيمة الأصول التي تُديرها بين 3 و4 تريليونات جنيه. إذ سيُعزز الطرح ثقة المصريين في جودة المشروعات القومية، ويولد تمويلًا للشركة لتمويل مشروعات مستقبلية من خارج الموازنة العامة للدولة، فضلًا عن تحسين مكانة سوق الأوراق المالية المصرية، خاصة أن ذلك الطرح -حال نجاحه- سيكون الأكبر في تاريخ مصر.

2

عوائد متعددة لتعزيز منظومة النقل البيئي في مصر

يُعد تطوير نظام نقلٍ مستدامٍ وأخضر هو الحل الأفضل للتغلب على تحديات زيادة الحركة المرورية والازدحام واستهلاك الوقود الذي ينتج عنه تلوث الهواء، مع ضمان الحفاظ على البيئة، وتقليل التكلفة على المدى الطويل. وتدرك الحكومة المصرية تعاظم حجم الانبعاثات الناتج عن عملية النقل، مما نتج عنه البدء في انتهاج سياسة مختلفة لإدارة منظومة النقل، تضمن بها تحسين مستوى الخدمة مع تقليل العبء الاقتصادي خصوصًا من أسعار المحروقات بالتزامن مع تطبيق استراتيجية الدولة الخاصة بالتنمية المستدامة.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (32) - 15 سبتمبر 2021

252.5
49.01
100.
373.33
60.6
96.49 48.46 2931.23
99.36 55.5 3,222.26
468.44 387.24 23,703.15
299.26 248.12 15,187.54
213.01 182.14 10916.19
6001.753
2,236.91
5,642.97
27.97 1,710.69
101.16 78 4674.84
97.88 7,142.35
100.49
49.1
262 233 14,039.41
191 227 13,677.88
116
128 7,828.70
329.98 317.13 19411.68
92.72 5,662.78
65 3902.63
80.85
3058.08

دلالات طرح شركة العاصمة الإدارية في البورصة

* أحمد بيومي
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أعلن الرئيس "عبدالفتاح السيسي" عن تخطيط الدولة لطرح شركة العاصمة الإدارية الجديدة بسوق الأوراق المالية المصري في منتصف العام القادم 2022. جاء ذلك خلال افتتاح عددٍ من المشروعات القومية السكنية لخدمة العاملين بالعاصمة الإدارية. ولذلك الطرح أهمية كبيرة في ظل حجم الشركة التي تتراوح قيمة الأصول التي تُديرها بين 3 و4 تريليونات جنيه. إذ سيُعزز الطرح ثقة المصريين في جودة المشروعات القومية، ويولد تمويلًا للشركة لتمويل مشروعات مستقبلية من خارج الموازنة العامة للدولة، فضلًا عن تحسين مكانة سوق الأوراق المالية المصرية، خاصة أن ذلك الطرح -حال نجاحه- سيكون الأكبر في تاريخ مصر.

شركة العاصمة

- تأسست شركة العاصمة الإدارية الجديدة بالمشاركة بين كلٍّ من هيئة المجتمعات العمرانية بنسبة 49% وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية، وجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة بنسبة 51%. وتعد الشركة مسئولة عن إدارة المشروع والمرافق، والمتابعة والإشراف، وتوليد ريع دوري نظير تقديم تلك الخدمات. وتتميز شركة العاصمة بملاءة مالية جيدة، حيث لدى الشركة سيولة بمبلغ 100 مليار جنيه بصندوق الشركة، وما بين 3 و4 تريليونات جنيه أصول تديرها.

- كانت الحكومة قد أعلنت عن مشروع العاصمة الإدارية في 13 مارس 2015 خلال مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، وتم تحديد موقعها لتكون بين إقليم القاهرة الكبرى المزدحم (على بعد 45 كم تقريبًا)، وإقليم قناة السويس (على بعد 60 كم تقريبًا) الذي يحتضن أحد أهم الممرات الملاحية بالعالم، مستهدفة من ذلك أن يتم إنشاء العاصمة على مساحة 168 ألف فدان، خلال عدة مراحل، أولها يهدف لجذب 7 ملايين نسمة للعيش بها ونقل العاملين بالجهاز الإداري للدولة. ووصلت نسبة الإنجاز في تنفيذ المرحلة الأولى أعلى من 70 %، وترتفع النسبة إلى 90 % في بعض المشروعات خاصة الحي الحكومي.

خطوات الطرح

- غالبًا ما يبدأ الطرح لشركة العاصمة من خلال النسبة التي سيتم طرحها من خلال المساهم الرئيسي للشركة، لكن وفقًا للقانون بمصر فإن الحد الأقصى لقيمة الطرح هو 49%، حيث ينص القانون على وجوب احتفاظ المساهم الرئيسي بنسبة 51 % من ملكية الشركة لمدة عامين. بعد تحديد تلك النسبة، تختار الشركة بنك استثمار يتولى تقييم الشركة والترويج لعملية الاكتتاب (قد يكون محليًا أو أجنبيًا)، ويكون لبنك الاستثمار دور استشاري في تحديد حجم الطرح، لكن المتعارف عليه أن طرح نسبة أقل من 10 % يعني زيادة احتمالية عدم القدرة على جذب مستثمرين كبار للاستثمار بالشركة، بينما طرح نسبة 49 % أمر غير مفضل، حيث يمكن بيع تلك الحصص مستقبلًا بأسعار أعلى وتعظيم قيمة المساهمين، خاصة إذا كانت الشركة قادرة على تحقيق ربحية جيدة.

- يتم بعد ذلك عملية الفحص القانوني (مراجعة إجراءات التأسيس وجميع العقود المبرمة)، والمالي (مراجعة القوائم المالية والتأكد من اتباعها معايير المحاسبة المصرية)، والإداري (مراجعة إجراءات الحكومة بالشركة واللجان المختلفة). وأخيرًا، إصدار تقرير مجمع يتضمن جميع الإفصاحات بالنسبة لكل ما بالشركة من التزامات وأصول وتقييم لتلك الأصول، وتعيين مستشار مالي مستقل لتحديد قيمة الشركة تمهيدًا لعملية الطرح بالأسواق المالية.

- بعد الانتهاء من تلك الإجراءات، تبدأ عملية الترويج للاكتتاب من خلال بنك الاستثمار بالذهاب للمستثمرين، والتحدث معهم لإقناعهم بقيمة الشركة وقدرتها على تعظيم قيمة استثماراتهم، ومن ثم قبول طلبات الاشتراك في الاكتتاب. وأخيرًا، تتأكد الشركة من استيفاء جميع إجراءاتها القانونية اللازمة لتسجيل نفسها بهيئة سوق المال، ثم عملية القيد بالبورصة لبدء التداول عليها بناء على الموعد الذي سيتم تحديده من جانب الشركة وبنك الاستثمار.

- تتراوح المدة التي تستغرقها كل تلك الإجراءات السابقة ما بين 3 و5 أشهر وقد تصل إلى عامين، وفقًا لجاهزية الشركة، حيث إن قواعد القيد تحدد شكلًا لمجلس الإدارة، ولجنة المراجعة المنبثقة عنه، كما يتطلب عددًا من الإجراءات الأخرى المطلوبة من الشركة للوقوف على مستوى الحوكمة بالشركة.

دلالات الطرح

- ينظر لتوجه الدولة لطرح شركة العاصمة على أنه يؤثر إيجابيًا في الأسواق المالية، حيث إن الدول عادة ما تنمي أسواقها المالية من خلال طرح الشركات المملوكة بالدولة بها. فعلى سبيل المثال، ارتفع سوق المال السعودي إلى الترتيب الخامس عالميًا من حيث الحجم بعد تنفيذ أكبر طرح في تاريخ المملكة والعالم بـ25.6 مليار دولار. وبما أن قيمة الأصول بشركة العاصمة الإدارية تتراوح بين 3 و4 تريليونات جنيه، فذلك الطرح سيحدث نقلة نوعية فيما يتعلق بأحجام الأصول المتاحة للتداول بسوق الأوراق المالية للمصريين والأجانب، مما قد يؤدي إلى تعزيز مكانة سوق الأوراق المالية المصرية إقليميًا ودوليًا، فكلما زاد عدد الشركات وأحجام الشركات بأسواق المال تحسن أداء تلك الأسواق وارتفعت مكانتها.

- أن ذلك الطرح سيمكن جميع المتعاملين في الاقتصاد المصري والبورصة المصرية من الاستفادة من الريع الذي يتم توليده من خلال المشروعات التي تعكف الدولة على تنفيذها، هذا فضلًا عن أنها رسالة واضحة من جانب الدولة بأن ملكية تلك المشروعات في نهاية المآل هي للملكية العامة لجموع الشعب، وأن عوائدها ستعود على المستثمرين بتلك الشركات. لكن من المهم لذلك الطرح أيضًا التأكيد على شفافية الدولة في تعاملها مع المشروعات القومية، حيث إن طرح تلك الشركات بالبورصة يتطلب إعداد نظم حوكمة بتلك الشركات، وتوفير بيانات وإفصاحات عن خطط الأعمال والقوائم المالية والإيرادات والمصروفات بتلك الشركات، وهو ما يعني أن الدولة تتعامل بشفافية تامة في مشروعاتها القومية، وتهدف إلى تعظيم قيم أصولها.

- إن الإعلان عن طرح شركة العاصمة الإدارية بسوق الأوراق المالية المصرية يدحض ادعاءات المشككين في شفافية وجدوى المشروعات القومية التي تعكف الدولة على تنفيذها، حيث إن الطروحات العامة تعزز من حوكمة تلك الشركات، وقدرتها على ممارسه أعمالها، وتزيد من ثقة المصريين بالمشروعات القومية التي يتم تنفيذها من جانب الدولة.

- يظل أن طرح شركة العاصمة في البورصة آلية تمكن جموع الشعب من امتلاك حصص ملكية في الشركات العامة الناجحة، كما يساعد على توليد ريع ودخل للمستثمرين، بالإضافة إلى قدرة المستثمرين على الاطلاع على القوائم المالية للشركات والأصول التي تمتلكها الشركة، خاصة مع الوضع في الاعتبار الجهود التي بذلت في العاصمة الإدارية الجديدة وحجم الإنجاز، إذ توجد قيمة مضافة كبيرة لذلك الجهد وتلك الاستثمارات. وبرغم أن حجم الطرح غير معلوم حتى الآن، لكن أصول الشركة السابق الإشارة إليها وحجم الملاءة المالية (السيولة بالشركة) تؤهلها لأن تكون ضمن أكبر 500 شركة عالميًا، ما سيُسهم في تحسن ترتيب سوق الأوراق المالية المصرية عالميًا من حيث الحجم.

عوائد متعددة لتعزيز منظومة النقل البيئي في مصر

* د. عمر الحسيني
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعد تطوير نظام نقلٍ مستدامٍ وأخضر هو الحل الأفضل للتغلب على تحديات زيادة الحركة المرورية والازدحام واستهلاك الوقود الذي ينتج عنه تلوث الهواء، مع ضمان الحفاظ على البيئة، وتقليل التكلفة على المدى الطويل. وتدرك الحكومة المصرية تعاظم حجم الانبعاثات الناتج عن عملية النقل، مما نتج عنه البدء في انتهاج سياسة مختلفة لإدارة منظومة النقل، تضمن بها تحسين مستوى الخدمة مع تقليل العبء الاقتصادي خصوصًا من أسعار المحروقات بالتزامن مع تطبيق استراتيجية الدولة الخاصة بالتنمية المستدامة.

تطوير النقل المستدام

- شهدت السنوات الأخيرة تحولات جذرية في قطاع النقل المصري، حيث تم إطلاق 335 مشروعًا، شملت إنشاء الطرق الجديدة، والكباري، والمحاور والجسور، والموانئ، بإجمالي أطوال تعدى آلاف الكيلومترات، وتكلفة مليارية ضخمة لم تشهدها مصر في تاريخها الحديث. لكن هذه الخطوات ليست الحل الأوحد لضمان مستوى خدمة جيد وكافٍ للمواطن المصري، فما تزال كثافة إشغال الطرق في مصر هي الأعلى بالمنطقة، في ضوء زيادة عدد المركبات المرخصة، وعدد ركاب القطارات.

- لذلك، اتجهت جهود الدولة المصرية لتقليص الانبعاثات، حيث بدأت أولى المبادرات بطرح وزارة البيئة اقتراحًا لتحويل شبكة المواصلات إلى الكهرباء بدلًا من النفط. جاء هذا الاقتراح ضمن خطة واضحة لتحقيق سياسة نقل مستدامة، تأخذ في الاعتبار التكنولوجيات الحديثة، بجانب الجدوى الاقتصادية. فقد أعلنت هيئة النقل العام المصرية إدراج الدفعة الأولى من الحافلات الكهربائية بالإسكندرية البالغ عددها 15 حافلة. لتصبح الإسكندرية أول مدينة مصرية وشرق أوسطية تعتمد على حافلات كهربائية. ومن الإسكندرية بدأت الهيئة في نشر الحافلات لمحافظات أخرى.

- دخلت الحكومة في مفاوضات مكثفة بداية من عام 2018 مع شركات أجنبية عدة، منها "مرسيدس بنز" الألمانية وشركات يابانية وصينية أخرى بهدف تحقيق شراكات لتصنيع

وتجميع مركبات النقل العام والخاص التي تعمل بالكهرباء. ونتج عن هذه المفاوضات عدة مشاريع دخلت مرحلة الإنتاج. حيث نجحت شركة النصر للسيارات في إطلاق سياراتها الكهربائية الأولى، ضمن خطتها لإنتاج 25 ألف سيارة كهربائية سنويًا ذات البطاريات الأحدث والقادرة على السفر لمسافة 400 كم بعد شحنة واحدة. كما تم تحديد السعر المبدئي للسيارة الكهربائية المنتجة مصريًا بـ300 ألف جنيه، وهو ما يُعتبر جذابًا مقارنة بأسعار مثيلاتها بالخارج.

- تأمل الحكومة المصرية في بيع نصف الإنتاج السنوي من السيارات الكهربائية لسائقي سيارات الأجرة. إذ إن هناك نية لإطلاق برنامج لاستبدال 11000 سيارة الأجرة البيضاء العادية بسيارات أجرة كهربائية أسوة بمشروع إحلال التاكسي الأبيض في عام 2008. وسيتطلب المشروع توفير بنية تحتية جديدة تتوافق مع هذا النوع من المركبات، مثل محطات الشحن. من هذا المنطلق، صرحت وزارة الكهرباء باعتزام الدولة بناء 1000 محطة شحن سريع كل عام ولمدة ثلاث سنوات. كما تتوجه شركة النصر إلى أن تكون السيارات الكهربائية من مصانعها ذات مكون محلي يزيد على 40 بالمائة، مع إتاحة الفرصة لتصدير ما بين 50-40 ألف سيارة للأسواق المجاورة سنويًا، كما تم وضع حزمة من المحفزات الخاصة بالسيارات الكهربائية من بينها دعم بقيمة 50 ألف جنيه لأول 100 ألف مشترٍ، وفقًا لضوابط محددة.

مبادرة نقل خضراء

- لـم تتوقـف مبـادرات الدولـة علـى السـيارات الخاصـة والحافـلات، وإنمـا امتـدت لتشـمل المركبات العامة الجماعية الأخرى، كالقطارات الكهربائية والحافلات المتوسطة. ففي شـهر أغسـطس 2021، كشـفت الدولـة عـن أول ميكروباصات خضراء بمصر بالتعاون مع شركة كينج لونج الصينية، ضمن مبادرة إحلال المركبات القديمة. كما تم عرض الميكروباص المصنوع بنسبة 70٪ من المكونات المحلية في معرض Go Green، كأول معرض تقني في مصر يغطي تحويل واستبدال السيارات القديمة للعمل بالغاز الطبيعي.

- تحاول المبادرة التركيز على الجانب الاقتصادي وليس البيئي فقط، بهدف تحقيق الاستدامة من المشروع. من ثم، تم إطلاق النموذج الأول للحافلة متوسطة الحجم بأسعار تنافسية تبلغ 210 آلاف جنيه بدون تكييف و230 ألف جنيه بتكييف. كما يبلغ متوسط استهلاك البنزين 13 لترًا لكل 100 كم، مع تجهيز للعمل بالغاز الطبيعي بأسطوانتين يمكن أن تستوعبا ما مجموعه 30 مترًا مكعبًا من الغاز الطبيعي.

- نجحت المبادرة منذ أبريل وحتى أغسطس 2021 في تسجيل حوالي 31000 شخص في المبادلة، كما تم إلغاء 4701 سيارة عمرها أكثر من 20 عامًا، بما في ذلك 4508 سيارات

خاصة و102 سيارة أجرة و91 حافلة صغيرة. وتهدف المبادرة أيضًا في مرحلتها الأولى لأن تدخل ما يقرب من 300 حافلة إلى شوارع مصر كل شهر. ذلك بالإضافة إلى استبدال السيارات الخاصة القديمة بتلك التي تعمل بالغاز الطبيعي مع مكافأة المالكين بالحوافز الخضراء، التي تبلغ نحو 92.8 مليون جنيه. كما بدأت وزارة المالية في إجراء المزايدات التي ستسمح بإزالة السيارات القديمة من ساحات الخردة في القاهرة والإسكندرية والسويس والبحر الأحمر، والتخلص منها بطريقة آمنة وصديقة للبيئة وإعادة تدويرها.

درّاجة لكل مواطن

- أطلقت وزارة الشباب والرياضة مبادرة رياضية وطنية تخدم البيئة وقطاع النقل تحت شعار "دراجة لكل مواطن". وتهدف المبادرة إلى تغيير ثقافة النقل اليومية للمواطنين، وتحسين لياقتهم البدنية وصحتهم، وتشجيعهم على استخدام وسائل نقل نظيفة تقلل من استهلاك الوقود ولا تلوث البيئة. وتم الترويج لها في جميع أجهزة ومؤسسات الدولة بالمحافظات على عدة مراحل، حيث تم توفير الدراجات للجمهور بسعر أقل من سعر السوق بالتعاون مع شركات الدراجات، مع تقديم التسهيلات المختلفة عبر نظام التقسيط.

- وصلت مبادرة "دراجة لكل مواطن" إلى مرحلتها الرابعة بعد نجاح المراحل الثلاث الأولى وشراء المواطنين لكل الدراجات التي تم طرحها بفئاتها المختلفة المناسبة للشباب والرياضيين والسيدات. إذ أعلنت الوزارة أن 10 آلاف شاب سجلوا أسماءهم في المرحلة الثالثة فقط. كما تم شراء 1000 دراجة في 20 دقيقة فقط من بداية المرحلة الأولى. ودفع ذلك الوزارة إلى الإسراع بإطلاق المرحلتين الثانية والثالثة ثم الرابعة، بمزيد من الدراجات لاستيعاب المزيد من الطلبات.

- ختامًا، إن تحرك الدولة المصرية نحو دعم التحول لمنظومة النقل الكهربائية، ليس فقط لمزاياها البيئية، ولكن أيضًا لمزاياها الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن تأثيراتها الإيجابية بعيدة المدى على الموازنة العامة للدولة. ولا يختلف الأمر بالنسبة للمواطن الفرد، إذ لا يمكن تجاهل الآثار والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية على المواطن. ربما لا يكون ذلك واضحًا على المدى القصير، لكن على المدى الأبعد لا يمكن تجاهل هذه التأثيرات. أضف إلى ذلك الدور المهم الذي سيلعبه التحول المصري المبكر إلى هذه التجربة في بناء الخبرة المصرية في هذا المجال.

قضايا نوعية

1

تطورات ملحوظة
للعلاقات الاقتصادية بين مصر وروسيا

شهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر وروسيا تطورًا ملحوظًا منذ زيارة الرئيس "عبدالفتاح السيسي" إلى روسيا عام 2015، ويمكن الاستدلال على عمق تلك العلاقات من خلال مؤشرات التجارة والاستثمار بين البلدين، وعودة السياحة الروسية إلى مدينتي الغردقة وشرم الشيخ، وإقامة مشروعات روسية لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة الضبعة، وكذلك إقامة المنطقة الصناعية الروسية في مصر. وتعززت هذه العلاقات في ظل النتائج الإيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وإقامة الدولة المشروعات القومية الكبرى، وتطبيق استراتيجية التحول الرقمي ومكافحة الإرهاب لتعزيز بيئة آمنة للاستثمارات، والتجارة، والسياحة.

2

توقعات متشائمة
للاقتصاد الأفغاني بعد حكم "طالبان"

استطاعت حركة "طالبان" السيطرة على مقاليد الحكم بأفغانستان في أغسطس 2021 إثر الانسحاب الأمريكي من البلاد. ومع ذلك فهي تواجه تحديًا اقتصاديًا كبيرًا يهدد بتفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد، لا سيما مع توقف الدول الغربية عن مساعداتها، بل وإمكانية استخدامها لاحقًا كإحدى أدوات الضغط على حركة طالبان لتعديل سلوكياتها المتطرفة في الحكم. لذلك، بدت التوقعات متشائمة لمستقبل الاقتصاد الأفغاني، حيث إن انهياره لم يعد مستبعدًا في ظل غموض حول رؤية الحركة في إدارة الأوضاع الاقتصادية ومصير مشروعات إعادة الإعمار في البلاد.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (32) - 15 سبتمبر 2021

Marine
320
340
0
20
N.E
60
80
E
100
120
S.E
140
160
180
S
N

تطورات ملحوظة للعلاقات الاقتصادية بين مصر وروسيا

* أسماء رفعت
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر وروسيا تطورًا ملحوظًا منذ زيارة الرئيس "عبدالفتاح السيسي" إلى روسيا عام 2015، ويمكن الاستدلال على عمق تلك العلاقات من خلال مؤشرات التجارة والاستثمار بين البلدين، وعودة السياحة الروسية إلى مدينتي الغردقة وشرم الشيخ، وإقامة مشروعات روسية لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة الضبعة، وكذلك إقامة المنطقة الصناعية الروسية في مصر. وتعززت هذه العلاقات في ظل النتائج الإيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وإقامة الدولة المشروعات القومية الكبرى، وتطبيق استراتيجية التحول الرقمي ومكافحة الإرهاب لتعزيز بيئة آمنة للاستثمارات، والتجارة، والسياحة.

معدل التبادل التجاري

- تستحوذ الدول الآسيوية بصفة عامة على النصيب الأكبر من حجم التجارة الخارجية لمصر مع مختلف دول العالم. ففي عام 2020، وصلت نسبة الصادرات المصرية لدول آسيا 38.8% من إجمالي الصادرات المصرية، بينما بلغت الواردات المصرية من دول آسيا 41.8%. وتعد روسيا ثاني أكبر دولة آسيوية بعد الصين تُصدر للاقتصاد المصري، وثالث أكبر دولة آسيوية مستوردة من مصر بعد الهند والصين.

- تتمثل أهم صادرات روسيا لمصر في الحبوب خاصة القمح، والقاطرات، والعربات، وخامات المعادن، والمصنوعات من الحديد والصلب. وتعد روسيا سوقًا مهمة بالنسبة للسلع الاستهلاكية المصرية، خاصة الملابس الجاهزة، والقطن، والأحذية والمنتجات الجلدية، والأدوية، والرخام والسيراميك، والأرز، والأثاث.

- على الرغم من الأهمية النسبية للتبادل التجاري بين مصر وروسيا مقارنة بمختلف دول العالم؛ إلا أنه يتبين من الشكل السابق وجود فجوة كبيرة بين الصادرات والواردات ترتب عليها وجود عجز في الميزان التجاري لغير صالح مصر، الأمر الذي يتطلب ضرورة زيادة الصادرات المصرية ورفع قيمتها المضافة، خاصة في ظل اتساع حجم السوق الروسية واستيعابها العديد من المنتجات المصرية، لا سيما المنتجات الزراعية، والأثاث، والملابس، والحرف اليدوية.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- تُعتبر مصر الوجهة الأولى في إفريقيا للاستثمارات الآسيوية للاستفادة من الاتفاقيات التجارية بين مصر ودول إفريقيا، والتمتع بمزايا المنتجات مصرية المنشأ. وفي أكتوبر 2015، تم توقيع مذكرتي تفاهم في مجال الاستثمار، الأولى بين وزارة الاستثمار المصرية ووزارة التنمية الاقتصادية الروسية لتشجيع وجذب الاستثمارات الروسية إلى مصر، والثانية بين وزارة الاستثمار وصندوق الاستثمار المباشر الروسي لتعزيز التعاون الاستثماري بين البلدين.

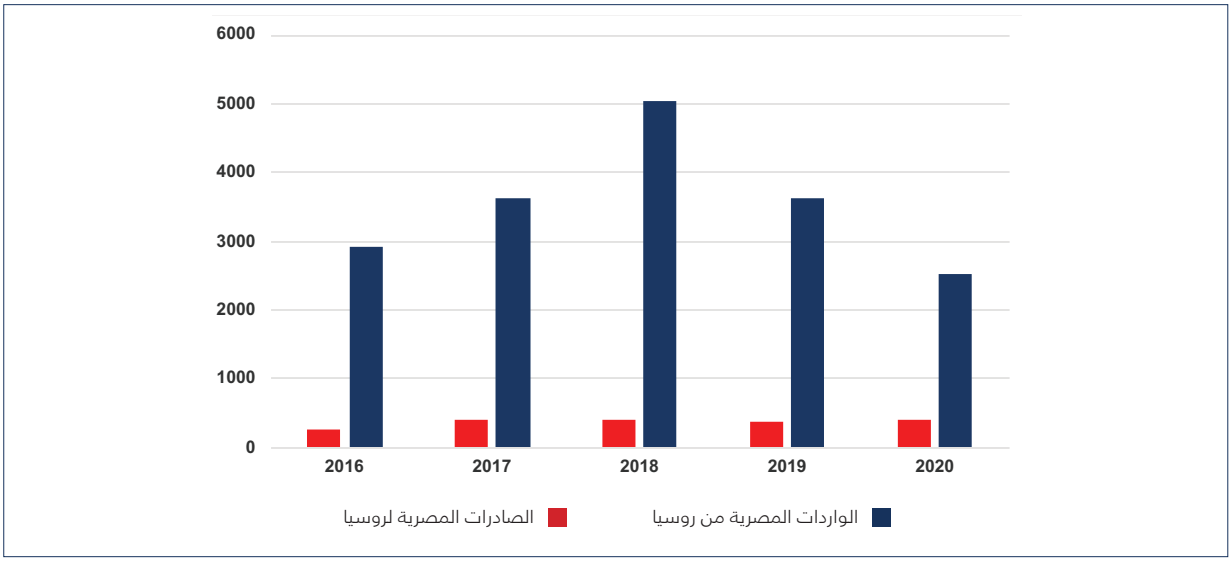

المصدر: https://bit.ly/3BemD9W

- ارتفعت الاستثمارات الروسية المباشرة في مصر من 5.7 مليارات دولار عام 2016، إلى 7.4 مليارات دولار خلال عام 2020، وفقًا لإحصائيات البنك المركزي الروسي. ووصل عدد الشركات الروسية العاملة في مصر نحو 467 شركة تعمل في مجالات مختلفة.

- وقّعت الحكومتان المصرية والروسية اتفاقية تعاون في 19 نوفمبر 2015 تقضي بإنشاء روسيا أول محطة نووية تطورها شركة "روس آتوم" الروسية العملاقة للطاقة النووية، وتضم أربعة مفاعلات لإنتاج الطاقة الكهربائية في منطقة الضبعة، وتبلغ طاقة كل منها 1200 ميجاواط، بإجمالي 4800 ميجاواط للوحدات الأربع، كما تم توقيع اتفاقية أخرى تحصل مصر بموجبها على قرض روسي لتمويل إنشاء هذه المحطة.

- تم إعطاء إشارة البدء في مشروع الضبعة النووي في 11 ديسمبر 2017. وتأتي أهمية هذا المشروع في ظل تميز روسيا بتطور التقنيات الحديثة خاصة المرتبطة بقطاع الطاقة؛ إذ تتصدر روسيا دول العالم المُصدّرة للتكنولوجيا النووية، وتُعتبر الأولى من حيث عدد المفاعلات التي تقوم بإنشائها لصالح الغير.

- تقوم روسيا ببناء المفاعل في مصر بمكونات روسية ومصرية فقط دون الحاجة لاستيراد أي مكون، بما يكفل استقلالية وسرية إدارة المشروع. ويأتي هذا المشروع في ظل سعي الدولة المصرية لإقامة مشروع عملاق لتوليد الطاقة لتأمين احتياجات السكان الحالية والمستقبلية، وتزويد القطاعات الإنتاجية بمصادر الطاقة اللازمة للتشغيل، ومن ثم توفير فرص عمل وزيادة الإنتاج، كما يسمح المشروع للخبراء المصريين بالمشاركة في التنفيذ والتشغيل، بما يؤدي إلى نقل الخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة المتقدمة للداخل المصري.

المنطقة الصناعية الروسية

- تمثل المنطقة الصناعية الروسية في مصر أحد أوجه التعاون المشترك بين البلدين. ففي عام 2018، وافقت الحكومة المصرية على إنشاء منطقة صناعية روسية يتم تنفيذها على ثلاث مراحل لمدة 13 عامًا بإجمالي استثمارات يبلغ 6.9 مليارات دولار. ويسمح الاتفاق للمطورين الروس بحق انتفاع بالمنطقة يجدد تلقائيًا كل 5 سنوات لمدة 50 عامًا. وتقع المنطقة على مساحة 5.25 كم بشرق بورسعيد، وتم الاتفاق على توسيع المنطقة لتشمل جزءًا آخر بالقرب من ميناء العين السخنة.

- تكتسب المنطقة الصناعية أهمية خاصة بتعزيز التجارة والاستثمار نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس التي تعتبر بمثابة نافذة الوصول لإفريقيا والعالم، وهي أول منطقة صناعية روسية تقع خارج روسيا، ويتم تمويلها من خلال الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة وعدد من البنوك المصرية، وتهدف المنطقة إلى جذب الاستثمارات والصناعات الروسية المختلفة، خاصة صناعة السيارات، والأدوية، والبترول والغاز، والصناعات التعدينية، والطاقة النووية.

- تهدف المنطقة الصناعية أيضًا إلى خلق فرص عمل جديدة، على أن تكون العمالة المصرية بنسبة 90% داخل المشروع، كما تسهم في نقل وتوطين التكنولوجيا الصناعية للمنتج

المحلي لتصنيع منتجات تنافسية وعالية الجودة، وجعل مصر محور ارتكاز لانطلاق المنتجات الروسية لكافة الأسواق العالمية، فضلًا عن تطوير وتنفيذ البرامج المتخصصة لتدريب الخبراء في مختلف القطاعات الصناعية، وجذب المزيد من الاستثمارات ورواج حركة التجارة الخارجية.

عودة السياحة الروسية

- يعد قطاع السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية الدافعة للنمو في الاقتصاد المصري؛ إذ إنه ثالث أكبر مصدر رئيسي للعملة الصعبة بعد تحويلات العاملين بالخارج وحصيلة الصادرات، ويستوعب نحو ثلث العمالة المصرية، وله العديد من الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى. مع ذلك، يعتبر هذا القطاع الأكثر تأثرًا بالأحداث الدولية والإقليمية والمحلية؛ ولذلك فقد تراوحت خسائر قطاع السياحة عام 2020 بين 6 و7 مليارات دولار نتيجة أزمة جائحة كورونا.
- توقفت حركة السياحة الروسية لمصر منذ عام 2015 إثر تحطم طائرة ركاب روسية في سيناء في أكتوبر 2015، مما أسفر عن مقتل 224 شخصًا. وبعد توقف دام 6 سنوات، شهد شهر يوليو الماضي رفع الحظر المفروض على تسيير الرحلات الجوية إلى مصر. وقد جاء هذا القرار بعد أن بذل الجانب المصري العديد من الجهود طوال الأعوام الستة الماضية لتعزيز معايير الأمان والسلامة، وهو ما حظي بإشادة من جانب الوفود الأمنية الروسية التي توافدت على المطارات المصرية خلال السنوات الماضية. ويُبشر قرار عودة السياحة الروسية لمصر برواج قطاع السياحة في المستقبل القريب، وسرعة تعافيه من تداعيات جائحة كورونا، على خلفية تجاوز أعداد السائحين الروس 3 ملايين سائح عام 2014.

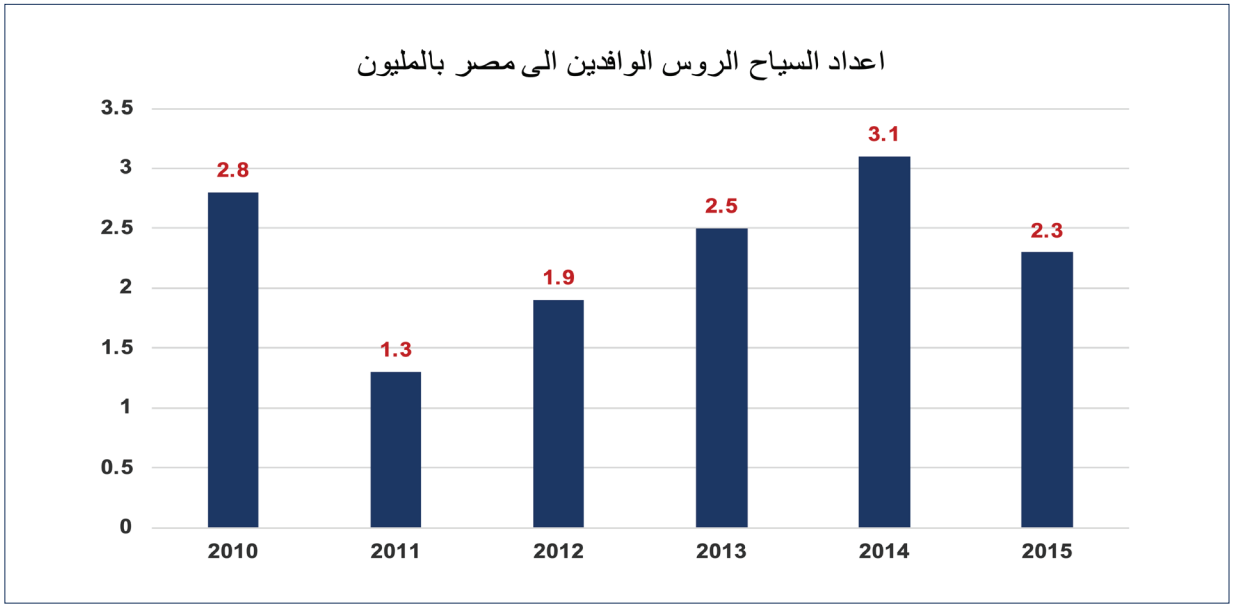

- من المتوقّع مع عودة السياحة الروسية تشجيع العديد من الدول الأخرى على إرسال رحلاتها للسياحة في مصر، خاصة مع استقرار الأوضاع الصحية، وتقلص الإجراءات الاحترازية لفيروس كورونا، وتطبيق نظام التأشيرة السياحية الإلكترونية الذي يشمل 74 جنسية حول العالم، وافتتاح المتحف القومي للحضارة المصرية، وقرب افتتاح المتحف المصري الكبير.

توقعات متشائمة للاقتصاد الأفغاني بعد حكم "طالبان"

* د. عمر الحسيني
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

استطاعت حركة "طالبان" السيطرة على مقاليد الحكم بأفغانستان في أغسطس 2021 إثر الانسحاب الأمريكي من البلاد. ومع ذلك فهي تواجه تحديًا اقتصاديًا كبيرًا يهدد بتفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد، لا سيما مع توقف الدول الغربية عن مساعداتها، بل وإمكانية استخدامها لاحقًا كإحدى أدوات الضغط على حركة طالبان لتعديل سلوكياتها المتطرفة في الحكم. لذلك، بدت التوقعات متشائمة لمستقبل الاقتصاد الأفغاني، حيث إن انهياره لم يعد مستبعدًا في ظل غموض حول رؤية الحركة في إدارة الأوضاع الاقتصادية ومصير مشروعات إعادة الإعمار في البلاد.

تدهور اقتصادي

- ازداد الوضع الاقتصادي الأفغاني سوءًا عندما استولت طالبان على السلطة، خاصة مع التوقف شبه الكلي للنظام المصرفي الداخلي، وتوقف أجهزة الصراف الآلية الخاصة بها، مما أدى إلى محدودية الوصول إلى النقد من قبل المواطنين. كذلك، تم تجميد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأفغاني، خاصة مع فرار أجمل أحمدي -محافظ بنك أفغانستان المركزي- خارج البلاد. فلدى هذا البنك احتياطيات تبلغ حوالي 9 مليارات دولار، معظمها محتفظ بها في الولايات المتحدة.

- أوقفت العديد من الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، مساعداتهم لأفغانستان مع سيطرة طالبان على السلطة، وتعد المساعدات الخارجية عنصرًا أساسيًا في النظام الاقتصادي، حيث تُشكل حوالي 40% من ناتجها المحلي، وفقًا للبنك الدولي، والذي أوقف بدوره هو الآخر مدفوعاته في صور منح أموال المساعدات لمشاريع التنمية بسبب مخاوف من عدم الاستقرار هناك.

- برغم هذا التدهور كان الاقتصاد الأفغاني قد شهد تحسنًا مطردًا في العقد الماضي بسبب عودة عدد كبير من المغتربين الأثرياء، وتحديث قطاع الزراعة في البلاد، وإنشاء المزيد من طرق التجارة مع الدول المجاورة والإقليمية. إذ تسببت مليارات الدولارات التي جاءت من المغتربين والمستثمرين الخارجيين والمساعدات الدولية في تطوير الأوضاع الاقتصادية للبلاد، وذلك عندما كانت هناك مصداقية سياسية عالية في المنظور الغربي الدولي بعد أن أصبح الناتو مشاركًا في إعادة إعمار أفغانستان بعد الحرب الأمريكية التي أسقطت طالبان حينذاك في 2001.

- نتيجة لهذا التحسن الاقتصادي آنذاك، قفز الناتج المحلي الإجمالي للدولة الأفغانية 5 أضعاف من حوالي 4 مليارات دولار عام 2002 إلى حوالي 20 مليار دولار عام 2012 مع الاستقرار نسبيًا إلى 2021. كما بلغ الناتج الإجمالي المحلي بمؤشر القوى الشرائية بنهاية العقد الثاني من الألفية الجديدة حوالي 70 مليار دولار، وذلك بنصيب للفرد يبلغ حوالي 2000 دولار.

مشكلات قائمة

- لم تنجح هذه المؤشرات الإيجابية حينها في حل مشاكل الاقتصاد الأفغاني. إذ تستورد أفغانستان أكثر من 6 مليارات دولار من السلع، لكنها تصدر فقط ما قيمته حوالي 1 مليار دولار من المنتجات القانونية، خاصة الفواكه والمكسرات. وذلك على الرغم من امتلاكها أكثر من تريليون دولار من الرواسب المعدنية غير المستغلة. ولطالما سعت الحكومة الأفغانية إلى الاستثمار الأجنبي من أجل تحسين الاقتصاد الأفغاني، المعتمد بصورة ضخمة على النقد أكثر من التعامل المصرفي. إذ تشير بعض الدراسات إلى أن 10 في المائة فقط من الشعب الأفغاني لديهم حسابات مصرفية.

- ظلت أفغانستان من أقل البلدان نموًا في العالم. إذ يزيد معدل البطالة فيها على 23%، ويعيش حوالي نصف سكانها تحت خط الفقر، وهو ما يشجع العديد من الرجال العاطلين عن العمل على الانضمام إلى الجماعات المسلحة الممولة من الخارج أو إلى العمل غير القانوني، وخاصةً في مجال التهريب.

- قبل سيطرة طالبان في أغسطس 2021، انخفضت قيمة سعر الصرف لعملة أفغانستان الوطنية (أفغاني) لتبلغ ما

- يقرب من 86 أفغانيًا مقابل دولار أمريكي واحد، بسبب المشاكل الأمنية والسياسية، بعدما كانت 77 أفغانيًا مقابل دولار أمريكي واحد عام 2020. وهناك أكثر من 16 بنكًا مختلفًا يعمل في البلاد، بما في ذلك بنك أفغانستان الدولي، وبنك كابول، وبنك عزيزي، وبنك البشتاني، وبنك ستاندرد تشارترد، وبنك التمويل الصغير الأول.
- زاد عدد القوانين المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، منها: قانون الاستثمار الخاص بوضع إعفاءات ضريبية من ثلاث إلى سبع سنوات للشركات المؤهلة، وإعفاءات أخرى لمدة أربع سنوات من الرسوم الجمركية والرسوم على الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، أدت التحسينات التي أُدخلت على بيئة تمكين الأعمال التجارية إلى استثمار أكثر من 1.5

مليار دولار في مجال الاتصالات، وخلق أكثر من 100000 فرصة عمل منذ عام 2003.

- في الإطار الإصلاحي نفسه، كانت هناك مشروعات للمباني الشاهقة الجديدة من قبل مطورين مختلفين. كما تشمل بعض مشاريع التنمية الوطنية مدينة كابول الجديدة التي تبلغ تكلفتها 35 مليار دولار بجوار العاصمة، ومدينة أينو مينا في قندهار، ومدينة غازي أمان الله خان شرق جلال أباد. كما توجد مشاريع تنموية مماثلة في هرات في الغرب، ومزار الشريف في الشمال ومدن أخرى.

- في فبراير 2019، قرر البنك الدولي منح 235 مليون دولار لحكومة أفغانستان لتنمية البلاد ونموها. وصرحت وزارة المالية آنذاك، بأنه من إجمالي المبلغ الممنوح، سيمول 75 مليون دولار مشروع إدارة الموارد البشرية للحكومة الأفغانية والإصلاحات المؤسسية، مما سيعزز قدرة الوزارات التنفيذية المختارة. وشملت المنح أيضًا 25 مليون دولار أمريكي من المؤسسة الدولية للتنمية و50 مليون دولار أمريكي من صندوق ائتمان إعادة إعمار أفغانستان.

توقعات متشائمة

- بعد انتزاع طالبان الحكم، تشير التوقعات المختلفة إلى أن الاقتصاد الأفغاني قد يصمد من أسابيع إلى شهور قبل عملية الانهيار الوشيكة. كما أن محافظ البنك المركزي بالإنابة "حاجي محمد إدريس" المعين بواسطة طالبان بعد سيطرتها، لم يعلن خطة واضحة بشأن كيفية تعامل الحركة مع اقتصاد البلاد؛ إذ ليست لديه سيرة ذاتية معروفة بتاريخه المهني وخبراته السابقة المؤهلة لهذا المنصب، إذ كان يعمل سابقًا مدرسًا في مدرسة دينية في باكستان، قبل أن ينضم للخدمة في اللجنة الاقتصادية لطالبان، أي لا توجد أي دلائل على أعمال سابقة لإدريس تتصل بالتمويل أو البنوك.

- لا تتوقف المؤشرات التشاؤمية عند البنك المركزي ومنهجية إدارته للأزمة فقط؛ بل تمتد لعدة نقاط أخرى، حيث أعلنت الحكومة عن طريق وزارة المالية الخاصة بحركة طالبان عن أن جميع موظفي الحكومة سيتقاضون رواتبهم كما في السابق، وهو ما أثار مخاوف المراقبين والخبراء الماليين من أنه بدون تدخل إضافي من المجتمع الدولي فإن اقتصاد البلاد قد يعاني أكثر مما كان عليه في الأسابيع الأخيرة.

- تراجعت العملة الأفغانية بصورة ملحوظة بعد فترة وجيزة من سقوط حكومة الرئيس "أشرف غني" في 15 أغسطس 2021، حيث انخفضت بنسبة 8٪ تقريبًا مقابل الدولار الأمريكي. ولكن منذ 17 أغسطس، ظلت العملة المحلية مستقرة نسبيًا، ربما لأنه تم تجميدها عمليًا، وأصبح من غير المسموح أو الممكن نقل الأموال داخل أو خارج البلاد تقريبًا. وكان البنك الدولي قد حذر من خلال تقاريره في أبريل 2021 من تفاقم الوضع بأفغانستان وسط تزايد الشكوك المتعلقة بجدية الدعم الأمني الدولي ونتائج أي اتفاقية سلام محتملة مع حركة طالبان، مشيرًا في تقاريره إلى مزيد من التراجع في الثقة، مما قد يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الاستثمار وهروب رأس المال.

كيف يفكر العالم؟

1

تأثيرات محتملة
لقوائم "السفر" البريطانية على مصر

لا توجد إجراءات موحدة للسفر بين مختلف دول العالم، لذا اتجهت كل دولة لفرض ما يتراءى لها من ضوابط وإجراءات تقديرية تراعي في المقام الأول حالتها الوبائية من بين عوامل أخرى. فعلى سبيل المثال، لا تشترط الولايات المتحدة سوى إجراء مسحة (PCR) لسفر المصريين إليها، فيما قررت الحكومة الألبانية إلغاء نظام التأشيرات للمصريين الراغبين في زيارتها منذ أبريل 2021 وحتى نهاية العام الجاري دون أي تدابير احترازية مسبقة. في المقابل، وضعت السعودية مصر على قوائم الدول التي لا يُسمح لمواطنيها بأداء مناسك العمرة. أما بريطانيا، فقد وضعت مصر على ما يسمى "القائمة الحمراء" على نحو أثار التساؤل عن طبيعة تلك القائمة ومعاييرها وتداعياتها المحتملة.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (32) - 15 سبتمبر 2021

تأثيرات محتملة لقوائم "السفر" البريطانية على مصر

* د. رغدة البهي
رئيس وحدة الأمن السيبراني
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لا توجد إجراءات موحدة للسفر بين مختلف دول العالم، لذا اتجهت كل دولة لفرض ما يتراءى لها من ضوابط وإجراءات تقديرية تراعي في المقام الأول حالتها الوبائية من بين عوامل أخرى. فعلى سبيل المثال، لا تشترط الولايات المتحدة سوى إجراء مسحة (PCR) لسفر المصريين إليها، فيما قررت الحكومة الألبانية إلغاء نظام التأشيرات للمصريين الراغبين في زيارتها منذ أبريل 2021 وحتى نهاية العام الجاري دون أي تدابير احترازية مسبقة. في المقابل، وضعت السعودية مصر على قوائم الدول التي لا يُسمح لمواطنيها بأداء مناسك العمرة. أما بريطانيا، فقد وضعت مصر على ما يسمى "القائمة الحمراء" على نحو أثار التساؤل عن طبيعة تلك القائمة ومعاييرها وتداعياتها المحتملة.

أولًا- سياسات السفر البريطانية:

يمكن الوقوف على أبرز ملامح سياسات السفر البريطانية، وذلك من خلال النقاط التالية:

1. **نظام "إشارات المرور":** تُصنّف بريطانيا دول العالم إلى: دول يُنصح بعدم السفر إليها إلا للضرورة القصوى على نحو يحتم على القادمين منها الخضوع لإجراءات عزل صحي صارمة لمدة عشرة أيام في فنادق معينة على نفقتهم الخاصة والتي تصل إلى 1750 جنيهًا إسترلينيًا للفرد البالغ، والخضوع لاختبار (PCR) قبل المغادرة، بالإضافة إلى اثنين آخرين في اليومين الثاني والثامن من الوصول **(القائمة الحمراء)**. ودول يتحتم على القادمين منها الخضوع لعزل منزلي لمدة عشرة أيام مع إجراء اختبار (PCR) بمعرفة السلطات الصحية، سواء قبل المغادرة أو في اليوم الثاني أو الثامن من الوصول مع إمكانية الخروج من الحجر الصحي في اليوم الخامس **(القائمة الصفراء/البرتقالية)**. ومنها الدول التي لا يشمل السفر منها وإليها إجراءات معقدة، ويُسمح فيها بالسفر بدون حجر صحي، ويجب على المسافرين منها الخضوع لاختبار (PCR) قبل السفر وبعد يومين من الوصول **(القائمة الخضراء)**.

2. **تحديث مستمر:** تبعًا لآخر تحديث طرأ على لوائح وقواعد السفر في 5 أغسطس 2021، بات على جميع المسافرين الذين تبلغ أعمارهم 11 عامًا أو أكثر إجراء اختبار فيروس كورونا قبل القدوم إلى بريطانيا، بالإضافة إلى حجز ودفع رسوم اختبار كورونا الذي سيتم إجراؤه في اليوم الثاني بعد وصولهم إليها أو قبله، بينما يُعفى الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 4 أعوام أو أقل من هذا الشرط. وبموجب آخر تحديث أيضًا، ألغت بريطانيا قيود الحجر الصحي التي كانت قد فرضتها على المسافرين الوافدين من فرنسا، حتى وإن كانوا قد تلقّوا اللقاح المضاد لفيروس كورونا، كما تم رفع الهند والبحرين وقطر والإمارات من القائمة الحمراء.

3. **أبرز الحالات:** وفقًا للتحديث الأخير، تضم البلدان العربية الموجودة في **القائمة الحمراء:** مصر، والجزائر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وفلسطين، والسعودية، واليمن. ومن أمثلة الدول الأجنبية: روسيا، وأرمينيا، والنمسا، وأذربيجان، وإيران، وبيلاروس، وبلجيكا، وكمبوديا، والصين، وجزر القمر، وقبرص، وفنلندا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، واليونان، وصربيا، وإسبانيا، وأوكرانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. أما الدول التي تم إضافتها إلى **القائمة الصفراء** فقد شملت: النمسا، وسلوفينيا، وسلوفاكيا، ولاتفيا، ورومانيا، والنرويج. وتضم **القائمة الخضراء** كلًا من: أستراليا، وبربادوس، وبرمودا، وبروناي، وبلغاريا، وجبل طارق، وإسرائيل من بين دول أخرى.

ثانيًا- دلالات وتداعيات:

تُثير قوائم السفر البريطانية جملة من الدلالات العامة والتداعيات المصرية، وذلك على النحو التالي:

1. **معايير حاكمة:** تبعًا للتصريحات الرسمية لعدد من المسئولين البريطانيين، وفي مقدمتهم وزير الصحة، تتعدد المعايير التي تأسس عليها نظام "إشارات المرور"

لتشمل: الوضع الوبائي البريطاني، ومدى توفر لقاحات فيروس كورونا بالدول الأخرى، ومدى التزام سكانها بالإجراءات الاحترازية، وأعداد الحاصلين على التطعيم في تلك الدول مقارنة بإجمالي عدد السكان، وأعداد الحاصلين على جرعة واحدة/جرعة ثانية من اللقاح، ومدى انتشار السلالات المتحورة من فيروس كورونا، ومدى فعالية اللقاحات في مواجهتها، وأعداد المصابين اليومية. ويرجع تعدد تلك المعايير في المقام الأول إلى غياب معيار عالمي موحد تتبناه الدول بخلاف أعداد المصابين اليومية الذي تتبناه منظمة الصحة العالمية، لما يطرأ عليه من تحفظات عدة جراء العلاجات المنزلية، وإسناد بعض حالات الوفيات إلى أمراض تنفسية أخرى بخلاف فيروس كورونا، وغير ذلك.

2. **مأسسة التصنيف:** يرجع تصنيف الدول تبعًا للقوائم الثلاث سالفة الذكر إلى وزارة الصحة والخدمات الصحية العامة البريطانية ومركز الأمن الحيوي المشترك (JBC) وبشكل دوري؛ بيد أن ذلك لا ينفي تضرر عددٍ من القطاعات البريطانية الرائدة وفي مقدمتها قطاعا النقل الجوي والطيران وغيرهما من القطاعات الرائدة، حيث سبق أن هاجم مالك شركة "إيزي جيت" للطيران القرار، متهمًا الحكومة بعزل بريطانيا عن بقية العالم. وبصرف النظر عن تداعيات النظام، فإن مأسسته جعلت مصر تتساوى في موقعها على القائمة الحمراء مع ثلاث من الدول الكبرى، سواء الصين أو روسيا أو الولايات المتحدة، كما تساوت مع عدد من الدول الأوروبية مثل: فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، واليونان.

3. **تناقضات داخلية:** من شأن تعدد معايير التصنيف البريطانية أن تسفر عن تناقضات عدة. فعلى الرغم من الارتفاع المضطرد في أعداد المصابين بفيروس كورونا في إسرائيل على سبيل المثال، فقد أدرجتها بريطانيا على القائمة الخضراء جراء تطعيم ما يقرب من 70٪ من سكان البلاد بالكامل، مع الاتجاه إلى تطعيم المواطنين بجرعة ثالثة محتملة. وعلى الرغم من إجراءات الإغلاق المحكمة التي تتخذها الصين -على سبيل المثال- فقد أدرجتها بريطانيا على القائمة الحمراء على الرغم من تراجع معدل الإصابات اليومية. ولا يمكن على أرض الواقع مساواة مصر بالعراق ولبنان على سبيل المثال، ولا سيما في ظل التدهور الحاد في الأوضاع الاقتصادية والصحية في كلٍّ منهما. كما تقترب الولايات المتحدة المدرجة على القائمة الحمراء من مستوى التطعيم البريطاني.

4. **تسييس الحذف:** قد لا تكون عملية تصنيف الدول عملية مسيسة بالضرورة، ولا سيما في ظل تعدد المعايير البريطانية من ناحية، ومأسستها المفترضة من ناحية ثانية، ولكن هذا لا ينفي أن عملية حذف دول ما من قائمة بعينها وإضافتها إلى أخرى هي عملية مسيسة بامتياز. ويدلل على

هـذا جملـة مـن الشـواهد منهـا الاسـتثناءات الـواردة علـى التصنيـف (ومـن ذلـك السـماح للمسـافرين القادميـن مـن الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبـي الذيـن تلقـوا اللقـاح بدخـول بريطانيـا مـن دون الحاجـة للخضـوع لحجـر صحـي لمـدة عشـرة أيـام عنـد الوصـول فـي شـهر يوليـو الماضـي)، وإلغـاء قيـود الحجـر الصحـي المفروضـة علـى المسـافرين الوافديـن مـن فرنسـا، بجانـب رفـع الهنـد والبحريـن وقطـر والإمـارات مـن القائمـة الحمـراء. ففـي الحالـة الإماراتيـة علـى سـبيل التحديـد، أرجعـت بعـض التحليـلات الأمـر إلـى ضغـوط وسـائل التواصـل الاجتماعـي (وتحديـدًا مـن مدينـة دبـي فـي الأسـابيع الأخيـرة علـى الرغـم مـن حظـر السـفر الترفيهـي)، بجانـب النشـرات الإخباريـة المتكـررة الصـادرة عـن مجـلات مـن قبيـل "أريبيـان بزنـس" باللغتيـن العربيـة والإنجليزيـة، ناهيـك بضغـوط شـركات العلاقـات العامـة.

5. **تداعيـات محتملـة:** حـذر المجلـس العالمـي للسـفر والسـياحة مـن التداعيـات الاقتصاديـة لإدراج مصـر علـى القائمـة الحمـراء البريطانيـة، مشـيرًا إلـى أن قطـاع السـياحة المصـري قـد يخسـر مليونـي دولار يوميًـا، وأن الاقتصـاد المصـري قـد يخسـر مـا يصـل إلـى 31 مليـون جنيـه يوميًـا (1.9 مليـون دولار) مـن الإيـرادات المحتملـة حـال اسـتمرار إدراج البـلاد علـى تلـك القائمـة، وسـط تحذيـرات مـن إعاقـة المسـافرين مـن السـفر إلـى مصـر مـن المملكـة المتحـدة بسـبب التكلفـة الإضافيـة المرتفعـة الناتجـة

عـن الحجـر الصحـي، والتكلفـة المرتفعـة لتحليـل كورونـا فـي بريطانيـا، وسـط توقعـات بأن يفقـد الاقتصـاد المصـري نحـو 237 مليـون جنيـه كل أسـبوع أو مليـار جنيـه كل شـهر أو 12 مليـار جنيـه (763 مليـون دولار) سـنويًا بسـبب هـذا الأمـر.

ختامًـا، سـبق أن تواصلـت مصـر مـع السـفارة البريطانيـة لاسـتقبال السـفير البريطانـي فـي مكتـب وزيـرة الصحـة هالـة زايـد لعـرض تجربـة مصـر فـي التعامـل مـع جائحـة كورونـا، لا سـيما فـي ظـل التحديـث الـدوري للقوائـم البريطانيـة الـذي يعنـي أن وضـع مصـر علـى أيٍّ منهـا أمـر مؤقـت بطبيعـة الحـال. وبالتـوازي مـع هـذا، لا يمكـن التقليـل مـن أهميـة الضغـوط الشـعبية قياسًـا علـى حالـة الإمـارات مـن ناحيـة، ومراعـاة للغضـب الشـعبي الناجـم عـن عـدم انضمـام اللاعـب محمـد صـلاح إلـى معسـكر المنتخـب المصـري مـن ناحيـة ثانيـة.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

/ecsstudies

ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecss.com.eg
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo